



قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية

وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته

نسخة محدثة في مارس ٢٠٢١

Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية

الباب الأول: أحكام عامة وتعريفات	
مادة (1)	نطاق التطبيق
مادة (1 مكرر)	التسجيل لدى الهيئة
مادة (2)	الإجراءات التنفيذية التي تصدر عن البورصة
مادة (3)	التزام البورصة بتزويد الهيئة بالبيانات التي تطلبها
مادة (4)	تعريفات
الباب الثاني: القيد	
مادة (5)	جهة الاختصاص بقيد الأوراق المالية
مادة (6)	الشروط العامة لقيد الأوراق المالية
مادة (7)	شروط قيد أسهم الشركات المصرية
مادة (8)	شروط قيد أسهم الشركات المصرية التي تأسست عن طريق طرح أسهمها في اكتتاب ولم تصدر قوائم مالية عن سنتين ماليتين
مادة (9)	شروط قيد أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة
مادة (10)	شروط استمرار قيد أسهم الشركات المصرية
مادة (11)	شروط قيد الأوراق المالية الحكومية المصرية
مادة (12)	شروط قيد السندات وصكوك التمويل الصادرة عن شركات المساهمة والاشخاص الاعتبارية المصرية
مادة (13)	شروط قيد وثائق صناديق الاستثمار المغلقة المصرية
مادة (14)	شروط قيد وثائق صناديق المؤشرات المصرية
مادة (15)	شروط قيد شهادات الإيداع المصرية
مادة (16)	شروط قيد الأوراق المالية الأجنبية
مادة (17)	شروط استمرار قيد الأوراق المالية الأجنبية
مادة (18)	مرفقات طلب القيد
مادة (19)	مرفقات إضافية لطلب القيد المقدم من الشركات الصغيرة والمتوسطة
مادة (20)	نشر طلبات القيد
مادة (21)	البت في طلبات القيد
مادة (22)	التظلم من قرارات لجنة القيد بالبورصة
مادة (23)	جداول البورصة
مادة (23 مكرر)	تعديل قيد ونقل أسهم الشركات المقيدة
مادة (24)	قيد أسهم الشركات القاسمة والمنقسمة
مادة (25)	القيد الثانوي لأوراق مالية لشركة مصرية مقيدة ببورصة أجنبية
مادة (26)	قيد الإصدارات الجديدة وتعديل بيانات إصدارات مقيدة
الباب الثالث: متطلبات الإفصاح	
مادة (27)	أحكام عامه
مادة (28)	إفصاح الجهات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة
مادة (29)	حالات الإفصاح عن تعاملات المساهمين الرئيسيين والأطراف المرتبطة
مادة (30)	تقرير الإفصاح الدوري للشركات المقيد لها أسهم بالبورصة
مادة (30 مكرر)	تقرير الإفصاح السنوي للشركات بشأن مقارنة النتائج وتقرير المستشار المالية المستقل او خطط الرعاة.

الإفصاح عن قرارات ومحاضر الجمعية العامة	مادة (31)
الإفصاح عن قرارات مجلس الإدارة	مادة (32)
الإعلان عن قرار التوزيعات وضوابط تنفيذه	مادة (33)
الإفصاح عن معلومات جوهرية	مادة (34)
حالات إلزام الشركات المقيد أسهمها بالبورصة بإفصاحات خاصة	مادة (34 مكرر)
نشر القوائم المالية	مادة (35)
نشر القوائم المالية وتقارير الإفصاح للشركات الصغيرة والمتوسطة	مادة (36)
الباب الرابع: الحوكمة وحماية حقوق الأقلية والقوائم المالية	
لجان المراجعة بالشركات المقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية	مادة (37)
تعاملات الداخلين	مادة (38)
عقود المعاوضة مع أطراف مرتبطة	مادة (39)
تقرير مجلس الإدارة	مادة (40)
انعقاد الجمعيات العامة	مادة (41)
محاضر اجتماعات مجلس الإدارة المصدق عليها	مادة (42)
التعامل مع مسائل جوهرية مازالت في مرحلة التفاوض	مادة (43)
ضوابط التصرف في أصول أو استثمارات الشركة	مادة (43 مكرر)
متطلبات الاستحواذ على أصول أو استثمارات	مادة (44)
ضوابط تملك الشركات الخاضعة للسيطرة في شركة شقيقة	مادة (44 مكرر)
متطلبات إعداد القوائم المالية	مادة (45)
القوائم المالية للشركة	مادة (46)
القوائم المالية المجمعة	مادة (47)
الباب الخامس: أسهم الخزينة وتعديل رأس المال والنظام الأساسي للشركة	
تعديل رأس المال أو الغرض الأساسي للشركة	مادة (48)
تجزئة القيمة الاسمية للسهم	مادة (49)
نظام إثباتة وتحفيز العاملين والمدبرين من خلال تملك أسهم	مادة (50)
التعامل على أسهم الخزينة	مادة (51)
التعامل على أسهم الخزينة من خلال الشركات التابعة	مادة (51 مكرر)
أحكام خاصة بحقوق الأولوية في الاكتتاب	مادة (52)
تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب وشطبها	مادة (52 مكرر)
الباب السادس: الشطب	
الشطب الإيجابي للأوراق المالية المقيدة	مادة (53)
الشطب الإيجابي لاسهم الشركات غير المستوفاه لشروط استمرار القيد	مادة (53 مكرر)
طلب إعادة النظر في قرار شطب قيد ورقة مالية	مادة (54)
الشطب الاختياري لورقة مالية	مادة (55)
حساب أسهم الشطب	مادة (55 مكرر)
طلب إعادة القيد	مادة (56)
توفيق الأوضاع	مادة (57)

مادة (57): توفيق الأوضاع

على كل شركة مقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة في تاريخ العمل بهذه القواعد الالتزام بكافة الأحكام الواردة بها ، وذلك مع مراعاة ما يلي :

أولاً: تلتزم الشركات بتوفيق أوضاعها طبقاً للنسب الواردة بهذه القواعد والخاصة بنسبة الاسهم المطروحة ونسبة الاسهم حرة التداول وذلك بحد أقصى 2014/12/31 وإلا تم شطبها.

ثانياً: تستثنى الشركات المقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة في تاريخ العمل بهذه القواعد مما يلي:

- البند (6) من المادة (7) بشأن الحد الأدنى لرأس مال الشركة المطلوب قيد أسهمها.
- البند (7) من المادة (7) بشأن نسبة الأسهم الواجب الاحتفاظ بها.
- البند (8) من المادة (9) بشأن نسبة الأسهم الواجب الاحتفاظ بها.

وذلك دون الإخلال بالحد الأدنى لرأس مال الشركة ونسبة الأسهم الواجب الاحتفاظ بها في ضوء القواعد التي تم بموجبها قيد أسهم الشركة.

مقدمة



تعد قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2014، هي الإطار القانوني المنظم لضوابط وإجراءات قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة، إذ تظطلع هذه القواعد بتنظيم كافة الأمور المتعلقة بالشركات والجهات الراغبة في قيد أوراقها المالية بالبورصة، سواء كانت مصرية أو أجنبية، ابتداءً من إيضاح الشروط المطلوبة لقيد الأوراق المالية لهذه الشركات والجهات والإجراءات واجبة الاتباع في هذا الشأن، مروراً بالنص على بعض الالتزامات الواقعة على عاتقها إبان فترة قيدها بالبورصة، والتي يأتي على رأسها، الإفصاحات التي يجب عليها الالتزام بها، ومتطلبات الحوكمة وحماية حقوق الأقلية، وكذا أحكام التعامل على أسهم الخزينة، وضوابط تعديل رأس المال، انتهاءً بتحديد حالات وضوابط شطب الأوراق المالية للشركة، سواء كان الشطب اختياري أم إجباري.

وفي ضوء حرص الهيئة على تعزيز وزيادة عدد الشركات والجهات المقيدة بالبورصة المصرية لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، وذلك تماشياً مع توجه الدولة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لما يوفره القيد بالبورصة من تسيير إتاحة الحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع عبر شريحة واسعة ومتنوعة لمصادر التمويل من المستثمرين سواء الأفراد أو المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار المختلفة، مما يحسن من القدرة على تحقيق معدلات النمو المطلوبة بما يعكس بالإيجاب على الاقتصاد المصري، فإنها تقوم بصفة مستمرة بمراجعة هذه القواعد بما يسهل على هذه الشركات والجهات اتخاذ إجراءات قيد أوراقها المالية بالبورصة المصرية، وذلك مع الوضع في الاعتبار دائماً النص على بعض الضوابط التي تضمن اتباع قواعد الحوكمة الرشيدة، وما يتطلبه ذلك من توافر الشفافية والإفصاح، وذلك حماية لحقوق الأقلية من مالكي الأوراق المالية وبما يجب توفيره وضمانه لهم من البيانات والإفصاحات التي يلزم اطلاعهم عليها.

ومن الجدير بالذكر أن الهيئة تحرص دائماً على إحداث نوع من التوازن والمواءمة في متطلبات قواعد القيد والشطب وذلك بالنظر إلى أن هذه القواعد تسري على كافة أنواع الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية؛ كالأسهام والسندات وصكوك التمويل ووثائق صناديق الاستثمار وشهادات الإيداع المصرية وغير ذلك من الأوراق المالية، هذا فضلاً عن جواز قيد الأوراق المالية الأجنبية، بما يكون من الهام معه وجود نوع من المرونة في المتطلبات الواجب الالتزام بها سواء عند القيد أو خلاله.

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

محمد عمران

د. محمد عمران

الشركة بشراء أسهم المساهمين المتضررين من التقسيم وفقاً للقيمة العادلة التي يحددها مستشار مالي مستقل سواء قبل التقسيم أو بعده.

ويستمر تداول الورقة المالية بعد صدور قرار الجمعية العامة غير العادية بالشطب الاختياري لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وفي حال عدم التزام الشركة خلال تلك الفترة بتنفيذ عملية الشطب، يُعرض موقف الشركة على لجنة القيد بالبورصة لإصدار قرار بشطب الورقة المالية إجبارياً مع إلزامها بشراء أسهم المتضررين من الشطب، وذلك وفقاً للإجراءات المنصوص عليها بالمادة (53) من هذه القواعد.

ويجوز للهيئة في حالات تعارض المصالح أن تقصر التصويت على قرار الشطب الاختياري بالجمعية العامة غير العادية للشركة على مساهمي الأقلية (الأسهام حرة التداول) دون تصويت المساهم/المساهمين الرئيسيين وأطرافهم المرتبطة، كما يجوز للهيئة في حالة وجود أحداث جوهرية أو تعاملات سابقة على قرار مجلس إدارة الشركة من شأنها التأثير على قيمة الشركة أن تطلب أن يكون شراء أسهم المعارضين على قرار الشطب بالقيمة العادلة للورقة المالية للشركة التي يحددها مستشار مالي مستقل من المقيد بسجل الهيئة. (52)

واستثناءً من حكم البند (1) من الفقرة الأولى من هذه المادة، يُكتفى بصور قرار من مجلس إدارة الشركة بالسير في إجراءات الشطب في حالة عروض الشراء الإجبارية التي ينتج عن تنفيذها تملك مقدم العرض بمفرده أو مع أطرافه المرتبطة نسبة (75%) أو أكثر من أسهم رأس المال طالما تم الإفصاح بهذه العروض عن نية مقدمها في شطب الورقة المالية، وتلتزم الشركة بشراء أسهم المساهمين المعارضين على قرار الشطب والذين لم يستجيبوا لعرض الشراء، بذات سعر عرض الشراء، حال رغبة هؤلاء المساهمين في البيع خلال الستة أشهر التالية لتنفيذ العرض، على أن يكون سعر البيع بعد فوات الستة أشهر المشار إليها على النحو المبين بالبند (2) من الفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة (55) مكرراً: حساب أسهم الشطب (53)

يجوز للشركات المقيد أسهمها القيام بفتح حساب يسمي "حساب أسهم الشطب" يتم تكويده بالبورصة المصرية لشراء أسهم المساهمين المتضررين من الشطب، على أن يكون إنشاء هذا الحساب بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة، ويتم تمويل هذا الحساب من خلال الشركة أو ضامن من الغير.

مادة (56): طلب إعادة القيد (54)

يجوز للجهات التي تم شطب قيد أوراقها المالية إجبارياً تقديم طلب قيد جديد بعد إعادة تسجيلها لدى الهيئة عند استيفائها متطلبات وشروط القيد وبمراجعة تقديم قوائمها المالية عن سنتين ماليتين تاليتين لتاريخ الشطب إذا كان الشطب تم مخالفتها متطلبات الإفصاح.

ويجوز للشركة التي شطب قيد أوراقها المالية إجبارياً مخالفة شروط القيد بخلاف متطلبات الإفصاح أو التي شطب أسهمها اختياريًا، تقديم طلب قيد جديد بعد إعادة تسجيلها لدى الهيئة بشرط استيفائها متطلبات وشروط القيد وذلك بعد تقديمها قوائمها المالية عن سنة مالية تالية لتاريخ الشطب.

(52) تم إضافة الفقرة بالمادة رقم (55) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43 بتاريخ 2019/3/19 وتم إضافة الفقرة الأخيرة للمادة رقم (55) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 112 بتاريخ 2020/6/23 وتم تعديل البند 2 والفقرة الثانية من ذات المادة بموجب قرار المجلس رقم 128 بتاريخ 2020/8/16.

(53) تم إضافة المادة رقم 55 مكرر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 13 بتاريخ 2018/3/27.

(54) تم تعديل المادة رقم 56 بموجب قرار مجلس رقم 122 بتاريخ 2017/10/29.

الباب الأول: أحكام عامة وتعريفات

أولاً: أحكام عامة

مادة (1): نطاق تطبيق هذه القواعد

تعد هذه القواعد الإطار القانوني المنظم لضوابط وإجراءات قيد وإستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة، وتسري هذه القواعد على كافة أنواع الأوراق المالية المقيدة بالبورصة كالأسهم والسندات وصكوك التمويل ووثائق صناديق الإستثمار وشهادات الإيداع المصرية وغير ذلك من الأوراق المالية.

ولا تخل الأحكام الواردة بهذه القواعد بكافة المتطلبات الأخرى الواجب على الشركات أو الجهات المقيد لها أوراق مالية الإلتزام بها طبقاً للأحكام الواردة بالتشريعات الخاضعة لها تلك الشركات والجهات وعلى الأخص؛ قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (159) لسنة 1981، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (95) لسنة 1992.

مادة (1 مكرراً): التسجيل لدى الهيئة⁽¹⁾:

تلتزم الشركات والجهات الراغبة في قيد أو قيد وطرح أوراقها المالية بالبورصة المصرية بالتسجيل المسبق لدى الهيئة وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وعلى الشركات والجهات المشار إليها بعد تسجيلها التقدم للبورصة المصرية لقيد أو قيد وطرح أوراقها المالية - بحسب الأحوال - خلال شهر من تاريخ تسجيلها، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي تقدرها .

ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم (159) لسنة 1981 والقانون رقم (95) لسنة 1992 لا تسري الإلتزامات الواردة بالأبواب الثالث والرابع والخامس من هذه القواعد على الشركات التي يتم قيد أسهمها لحين استيفاء هذه الشركات لمتطلبات الطرح.

وعلى الشركات السابق قيد أوراقها المالية بالبورصة قبل العمل بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (122) لسنة 2017 بشأن تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية ولم يتم بطرح أوراقها المالية، الحصول على موافقة إدارة البورصة المصرية في حالة رغبتها في مد مهلة طرح أوراقها المالية، ويكون لإدارة البورصة في الحالات التي تقدرها - في ضوء خطة زمنية تقدمها الشركة للبورصة في تاريخ لا يجاوز 30 مايو 2020 - أن توافق للشركة على مد مهلة تنفيذ الطرح ويحد أقصى 31 ديسمبر 2020، ويترتب على عدم تنفيذ الطرح خلال هذه المهلة اعتبار قيد الأوراق المالية للشركة كأن لم يكن.⁽²⁾

مادة (2): الإجراءات التنفيذية التي تصدر عن البورصة

يضع مجلس إدارة البورصة الإجراءات التنفيذية للقواعد المنصوص عليها بهذا القرار ويجوز أن تتضمن هذه الإجراءات تخصيص جدول مستقل ضمن جداول الأوراق المالية المصرية لأسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويعمل بالإجراءات التنفيذية السابقة فور اعتمادها من الهيئة.

(1) تم إضافة المادة (1 مكرراً) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (124) لسنة 2015 وتم تعديل المسمى وتعديل المادة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 122 بتاريخ 2017/10/29 وتم إضافة الفقرة الثانية من المادة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) بتاريخ 2018/3/27.

(2) تم تعديل الفقرة الأخيرة من المادة 1 مكرر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (32) لسنة 2019 بتاريخ 2019/2/24.

ثم مد المهلة الممنوحة للشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة المصرية ولم يتم بإنهاء إجراءات تنفيذ الطرح وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة رقم

(1 مكرر) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة لمدة ستة أشهر تنتهي في 31 مارس 2020 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 129 بتاريخ 2019/9/29 ثم

مد الفترة حتى 2020/12/31 بموجب قرار المجلس رقم 59 بتاريخ 2020/3/22.

المادة (53 مكرراً) الشطب الإجباري لأسهم الشركات غير المستوفاة لشروط استمرار القيد⁽⁵⁰⁾

في الأحوال التي تنقذ فيها إحدى الشركات المقيد أسهما بالبورصة لأحد شروط القيد واستمراره التالية (نسبة الأسهم الواجب طرحها -نسبة الأسهم حرة التداول -عدد المساهمين -عدد الأسهم المقيدة)، فعلى البورصة مخاطبة هذه الشركات خلال شهر على الأكثر من تاريخ تحقق عدم الاستيفاء .

وعلى الشركة موافاة البورصة خلال شهرين على الأكثر من تاريخ مخاطبتها بخطة زمنية لا تتعدى مدة تنفيذها ستة أشهر تتعهد فيها باستيفاء تلك الشروط.

وفي حال عدم تلقى البورصة رد الشركة متضمناً الخطة الزمنية المطلوبة لاستيفاء هذه الشروط أو عدم قيام الشركة باستيفاء هذه الشروط وفقاً لأحكام الفقرة السابقة، يعرض موقف الشركة خلال شهر على الأكثر من انتهاء المدد المحددة بالفقرة السابقة على لجنة القيد بالبورصة لإصدار قرار بالسير في إجراءات شطب قيد أسهمها من البورصة، وذلك بمراعاة أحكام المادة (53) من هذه القواعد .

مادة (54): طلب إعادة النظر في قرار شطب قيد ورقة مالية

يجوز للشركة أو لمالكي 5 % من أوراقها المالية تقديم طلب إعادة نظر في قرار اللجنة الصادر بشطب القيد أمام مجلس إدارة البورصة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان قرار الشطب على شاشات البورصة بالقرار وعلى المجلس البت في الطلب في أول جلسة انعقاد له تالية لتاريخ تقديمه مستوفياً .

وفي حالة تأييد مجلس إدارة البورصة لقرار لجنة القيد يجوز للشركة تقديم التماس للهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار بقرار مجلس إدارة البورصة، وتقوم الهيئة بالبت في التماس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه مستوفياً .

مادة (55): الشطب الاختياري لورقة مالية⁽⁵¹⁾

يجوز شطب الأوراق المالية المقيدة بناء على طلب الجهة أو الشركة المصدرة بقرار من لجنة القيد بعد التأكد من توافر الشروط الآتية:

1. صدور قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة بأغلبية 75% بالموافقة على شطب الأوراق المالية من جداول البورصة.
2. عدم اعتراض أي مساهم على قرار الجمعية خلال شهر من تاريخ القرار، وفي حالة اعتراض أحد المساهمين أو بعضهم على قرار الشطب يكون من حقهم بيع أسهمهم إلى الشركة بأعلى سعر إقبال لأسهم الشركة خلال الشهر السابق على تاريخ صدور قرار مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في الشطب وفقاً للإجراءات التنفيذية التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة، أو متوسط أسعار إقبالات أسهم الشركة خلال الثلاثة أشهر السابقة على تاريخ القرار المشار إليه أيهما أعلى في حالة وجود تعامل على السهم خلال تلك الفترة، وفي حالة عدم وجود تعامل تلتزم الشركة راغبة الشطب بشراء أسهم المعترضين وفقاً للقيمة العادلة التي يحددها مستشار مالي مستقل من المقيدين لدى الهيئة على أن يُرفق به تقرير من مراقب حسابات الشركة.
3. عدم اعتراض أي طرف آخر تكون أسهم الشركة مرهونة له ضماناً لدين على الشركة أو أحد مساهمها خلال شهر من تاريخ القرار وفي حالة اعتراض من تم الرهن لصالحه يكون من حقه بيع الأسهم المرهونة له للشركة وفقاً لذات الأحكام الواردة بالبند السابق.
4. بالنسبة للشركات الناتجة عن إعادة الهيكلة بالتقسيم سواء القاسمة أو المنقسمة التي لا يتوافر فيها شروط استمرار القيد و/أو المعايير المالية وفقاً للقوائم المالية الافتراضية بعد التقسيم يلزم إن يتضمن قرار الجمعية العامة غير العادية بالتقسيم التزم

(50) أضيفت المادة 53 مكرر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 96 بتاريخ 2017/7/25 وتم تعديله بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 128 بتاريخ 2020/8/16.

() تم تعديل البند رقم 2 من الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة رقم 55 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 128 بتاريخ 2020/8/16.⁵¹

الباب السادس: الشطب

مادة (53): الحالات التي تحيز شطب الأوراق المالية المقيدة (49)

- يتم النظر في شطب الأوراق المالية وذلك متى توافرت فيها حالة أو أكثر من الحالات الآتية: -
1. إذا تبين أن القيد تم على أساس بيانات غير صحيحة تؤثر في سلامة القيد.
 2. إذا لم تقم الشركة بالوفاء بالتزاماتها بالإفصاح وفقاً لأحكام هذه القواعد بعد انقضاء شهر من تاريخ إخطارها من قبل البورصة حسب الأحوال بذلك.
 3. إذا شطب الأوراق المالية الأجنبية المقابلة لشهادات الإيداع المصرية المقيدة.
 4. إذا مضت ستة أشهر متصلة دون عقد عمليات تداول ولا يعد تداولاً في تطبيق هذا البند التعاملات التي تتم بين أشخاص المجموعة المرتبطة أو بين الأطراف ذات العلاقة أو غيرها من العمليات الصورية.
 5. إذا لم تقم الشركة بسداد رسوم القيد المقررة.
 6. إذا خالفت الشركة أحد أحكام قواعد القيد واستمراره القابلة للتصحيح ولم تقم خلال المدة التي تحددها البورصة بتصحيح الوضع مع عدم الإخلال بحكم المادة (53 مكرراً) من هذه القواعد.
 7. إذا ارتكبت الشركة أكثر من مخالفتين لقواعد القيد غير قابلتين للتصحيح خلال اثني عشر شهراً.

وعلى إدارة البورصة مخاطبة رئيس مجلس إدارة الشركة بأوجه الإخلال المشار إليها بالفقرة السابقة، وفي حالة عدم التزام الشركة بتصحيح المخالفات القابلة للتصحيح خلال ثلاثة أشهر من تاريخ مخاطبة البورصة لها، يتم عرض موقف الشركة على لجنة القيد لإصدار قرار بالسير في إجراءات شطب قيد أسهمها من البورصة، على أن تقوم البورصة بإخطار الشركة بقرار اللجنة في يوم العمل التالي لصدر القرار.

وبمراجعة أحكام البند (8) من المادة (7) من هذه القواعد يجوز للبورصة شطب قيد أسهم الشركة إذا فقدت أيًا من معياري الحد الأدنى لصافي الربح وحقوق المساهمين لمدة سنتين ماليتين متتاليتين بعد القيد وذلك وفقاً للمعايير التي تحددها البورصة وتعتمدها الهيئة.

وفي جميع الأحوال، تلتزم الشركة في حال شطب أسهمها إجبارياً من البورصة بشراء الأسهم حرة التداول والراغب مالكيها في البيع - أو بضممان قيام الغير بشراء هذه الأسهم - على أن يتم تنفيذ الشراء خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ إخطار الشركة بقرار اللجنة بالسير في إجراءات الشطب. ويتم شراء الأسهم بسعر لا يقل عن القيمة العادلة التي يحددها مستشار مالي مستقل من المقيد لدى الهيئة تعينه الشركة لهذا الغرض، كما يجوز لأي شخص تكون أسهم الشركة حرة التداول مرهونة له ضماناً لدين أو التزام، أن يبيع الأسهم المرهونة له، وفقاً لأحكام هذه الفقرة.

وللهيئة في حالة تقاعس الشركة عن تنفيذ التزامها المبين بالفقرة السابقة، تكليف مستشار مالي مستقل من المقيد لديها، لإعداد دراسة قيمة عادلة وإلزام الشركة بإتاحة البيانات اللازمة للدراسة.

وفي جميع الأحوال يتم شطب الأوراق المالية بقرار مسبب من لجنة قيد الأوراق المالية بالبورصة، على أن يسري قرار الشطب من التاريخ المحدد بقرار اللجنة بالشطب.

وتقوم البورصة بالإفصاح على شاشات التداول وعلى موقعها الإلكتروني بكافة المخاطبات والقرارات الخاصة بتطبيق هذه المادة.

مادة (3) التزام البورصة بتزويد الهيئة بالبيانات التي تطلبها

على البورصة موافاة الهيئة بأية بيانات أو مستندات تطلبها تتعلق بالأوراق المالية المقيدة بها.

ثانياً: تعريفات

مادة (4): تعريفات

يقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

الأوراق المالية: يقصد بالأوراق المالية في تطبيق أحكام هذه القواعد الأسهم والسندات وصكوك التمويل ووثائق صناديق الاستثمار وشهادات الإيداع المصرية وغير ذلك من الأوراق المالية.

عضو مجلس الإدارة المستقل⁽³⁾ هو عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي من غير مساهمي الشركة والذي لا تربط بينه وبين الشركة وشركتها القابضة أو شركاتها التابعة أو الشقيقة وأياً من الأطراف ذات العلاقة بها أي رابطة عمل أو علاقة تعاقدية أو عضوية مجلس إدارة أياً منها خلال الثلاثة سنوات السابقة على تعيينه، وليس زوجاً أو من أقارب الدرجة الثانية لأي من هؤلاء.

الأطراف ذات العلاقة: يقصد بالأطراف ذات العلاقة كل من تربطهم بالشركة علاقة مباشرة أو غير مباشرة في إحدى الحالات التالية:

- أ. السيطرة على الشركة أو الوقوع معها تحت سيطرة مشتركة.
- ب. ملكية نسبة من الأسهم أو حقوق التصويت تمنحه القدرة على التأثير الفعال على قراراتها.
- ج. عضوية مجلس إدارة أو شغل منصب المدير التنفيذي في الشركة طالبة القيد أو في شركتها القابضة أو في إحدى شركاتها التابعة أو الشقيقة.
- د. الوقوع تحت السيطرة الكاملة أو السيطرة المشتركة أو تحت التأثير المباشر لأشخاص يملكون نسبة من الأسهم أو حقوق التصويت تمنحهم القدرة على التأثير الفعال.
- هـ. أن يكون للطرف ذو العلاقة نظاماً مستقلاً عن الشركة خاص بالمزايا أو معاشات التقاعد لصالح العاملين في الشركة أو أي شركة لها علاقة بالشركة.

الداخليين: يقصد بالداخليين في تطبيق أحكام هذه القواعد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو شركتها القابضة وشركاتها التابعة والشقيقة أو السيطرة عليها وممثلهم وأزواجهم وأولادهم القصر، وكذلك كل من في مكنته الإطلاع على أيا من المعلومات الداخلية للشركة وأزواجهم وأولادهم القصر.

المساهم الرئيسي: يقصد بالمساهم الرئيسي أي مساهم يملك 10% فأكثر من أسهم رأسمال الشركة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال المجموعات والأطراف المرتبطة.

الأسهم حرة التداول⁽⁴⁾:

يقصد بالأسهم حرة التداول جميع الأسهم المتاحة للتداول عليها شراءً أو بيعاً دون قيود، ويتم حسابها بعد أن يستبعد من أسهم الشركة المقيدة في جداول البورصة ما يلي:

(3) تم تعديل تعريف عضو مجلس الإدارة المستقل الوارد بالمادة (4) بموجب قرار المجلس رقم 35 بتاريخ 27/3/2016، على أن تلتزم الشركات والجهات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة بتوفير أوضاعها وفقاً للتعديل الوارد بالمادة بما لا يجاوز 30 يونيو 2016

(4) تم تعديل تعريف الأسهم حرة التداول بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (170) بتاريخ 21/12/2014.

(49) تم تعديل نص المادة رقم 53 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 96 بتاريخ 25/7/2017 وبموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 128 بتاريخ 16/8/2020.

- 1- الأسهم المملوكة لشركات قطاع الأعمال القابضة في شركاتها التابعة المقيد لها أسهم بالبورصة.
- 2- الأسهم المملوكة للمساهمين الرئيسيين وذلك وفقاً للنسب التالية:
 - 100% من الأسهم الواجب الاحتفاظ بها وفقاً لهذه القواعد
 - 100% في غير حالات الاحتفاظ الواردة بهذه القواعد، ويشترط لاستبعاد 97% أن يحدث تعامل خلال عام سابق على تاريخ الاحتساب.
- 3- الأسهم المملوكة للمؤسسين خلال فترة الحظر الواردة بالمادة 45 من القانون 159 لسنة 1981، سواء عند التأسيس أو زيادة رأس المال، وذلك كله ما لم تكن ضمن أسهم المساهمين الرئيسيين.
- 4- أسهم الخزينة.
- 5- أسهم ضمان عضوية مجلس الإدارة في حالة اشتراط النظام الأساسي للشركة ذلك، وذلك طوال فترة العضوية.
- 6- الاسهم المملوكة للمساهمين الملزمين بموجب إتفاقات أو عقود بالاحتفاظ بنسبة أو عدد من أسهم الشركة لمدة معينة وذلك خلال تلك المدة.

المجموعة المرتبطة: يقصد بالمجموعة المرتبطة كل مجموعة من الأطراف تكون خاضعة للسيطرة الفعلية لنفس الأشخاص الطبيعيين أو لذات الأشخاص الاعتبارية أو يجمع بينهما اتفاق على التنسيق عند التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للشركة أو في مجلس إدارتها.

الشركات الصغيرة والمتوسطة⁽⁵⁾: يقصد بالشركات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق أحكام هذه القواعد الشركات المساهمة التي لا يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن مليون جنيه ويقبل رأسمالها المصدر والمدفوع عن 100 مليون جنيه أو ما يعادلها من العملات الأجنبية عند تقديم طلب القيد لأول مرة ويقبل رأس مالها المصدر والمدفوع عن 200 مليون جنيه أو ما يعادلها من العملات الأجنبية بعد ذلك.

الطرح بالبورصة⁽⁶⁾: عرض لبيع أسهم شركة بالبورصة المصرية سواء كانت أسهم قائمة أو من خلال زيادة رأس المال أو بغرض توفيق الأوضاع أو لتوسيع قاعدة الملكية.

نشرة الطرح أو تقرير الإفصاح بغرض الطرح⁽⁷⁾: نموذج بيانات ومعلومات تعتمد الهيئة بغرض طرح الأوراق المالية للبيع بالبورصة المصرية سواء في طرح عام أو خاص.

التصويت التراكمي⁽⁸⁾: يقصد به منح كل مساهم عدداً من الأصوات مساوياً لعدد الأسهم التي يملكها للتصويت بها في اختيار أعضاء مجلس إدارة الشركة، وللمساهم أن يمنح كل الأصوات التي يملكها لمرشح واحد أو أكثر من مرشح، وذلك بما يسمح بالتصويت النسبي في عضوية مجلس الإدارة كلما أمكن ذلك.

التمثيل النسبي⁽⁹⁾: لرأس المال في مجلس إدارة الشركة: يقصد به ضمان تمثيل حد أدنى من نسبة رأس المال في عضوية مجلس إدارة الشركة بما لا يجاوز مقيماً بمجلس الإدارة لكل (10%) من أسهم الشركة.

(5) تم تعديل تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) بتاريخ 2018/3/27.

(6) تم إضافة تعريف الطرح بالبورصة بموجب قرار المجلس رقم 122 لسنة بتاريخ 2017/10/29.

(7) تم إضافة تعريف نشرة الطرح بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 122 بتاريخ 2017/10/29.

(8) تم تعريف التصويت التراكمي بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 92 بتاريخ 2018/6/10 وتم تعديل التعريف بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 154 بتاريخ 2018/9/30.

(9) تم تعريف التمثيل النسبي بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 92 بتاريخ 2018/6/10.

الأكثر من تاريخ حصولها عليها، ولا يعتبر في حكم الغير قيام الشركة بالتصرف في هذه الأسهم لشركة تابعة لها أو خاضعة لسيطرتها الفعلية.

ويقصد بالسيطرة الفعلية المفهوم الوارد بالمادة (44 مكرراً) من هذه القواعد.

المادة (52): أحكام خاصة بحقوق الأولوية في الاكتتاب⁽⁴⁷⁾

تلتزم الشركة المقيد لها أسهم بالبورصة في جميع حالات الزيادة النقدية لرأس المال بإعمال حقوق الأولوية لقدامى المساهمين ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية للشركة التنازل عن إعمال حقوق الأولوية عند زيادة رأس المال وبمراجعة المادة (32) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

ويتم إعداد إعلان الزيادة على النموذج المعد لذلك بالهيئة بعد التنسيق مع الهيئة والبورصة وشركة مصر للمقاصة، ويجب أن يتضمن الإعلان كافة البيانات الواجب النص عليها في نشرة الاكتتاب العام لزيادة رأس المال.

وعلى الشركة إخطار البورصة بالإعلان عن الدعوة للاكتتاب في زيادة رأس المال مع إعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدامى وذلك فور اعتماده من الهيئة وقبل النشر بالصحف اليومية وعلى أن يتضمن إعلان الاكتتاب موعد تداول حق الأولوية في الاكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي.

وعلى الشركة نشر الإعلان المعتمد من الهيئة للدعوة للاكتتاب في زيادة رأس المال مع إعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدامى في جريدين يوميتين صباحيتين وسعتي الانتشار وعلى أن يتم نشر ذلك الإعلان خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ اعتماده من الهيئة متضمناً تاريخ آخر يوم تداول للسهم الأصلي محل حق الأولوية في الاكتتاب، ويكون النشر بالنسبة لاسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية.

وتلتزم الشركة بالآلا نقل الفترة الزمنية من تاريخ نشر الإعلان حتى آخر يوم لتداول السهم الأصلي محل حق الأولوية في الاكتتاب عن خمسة عشر يوماً.

وبمراجعة حكم الفقرة الأولى، تلتزم الشركة فور نشر إعلان دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في زيادة رأس مالها بتقديم طلب للبورصة لفيد حقوق الأولوية في الاكتتاب وذلك قبل أسبوع من التاريخ المحدد لفتح باب الاكتتاب. على أن ترفق بطلبها كافة المستندات المطلوبة ويصدر بالقيود قرار من لجنة القيد بالبورصة.

المادة (52 مكرراً): تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب وشطبها⁽⁴⁸⁾

يتم تداول حق الأولوية في الاكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي وذلك في الفترة من تاريخ قيد حق الاكتتاب منفصلاً في أول يوم للسهم غير محل الحق بعد فتح باب الاكتتاب وحتى ثلاثة أيام عمل قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لقواعد التداول المعتمدة من الهيئة.

ويشطب قيد حق الأولوية في الاكتتاب ويحذف من على قاعدة بيانات التداول بالبورصة بعد انتهاء فترة الاكتتاب .

وتلتزم الشركة التي تم قيد أسهم زيادة رأسمالها الممولة نقداً أن تفصح بصورة نصف سنوية لمدة عامين وفقاً للنموذج المعد لذلك عن تفاصيل استخدام حصيلة زيادة رأس المال والإجراءات التي اتخذت بشأنها وذلك في ذات توقيتات الإفصاح عن القوائم المالية.

(44) تم تعديل المادة رقم (52) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 138 بتاريخ 2016/11/27.

(48) تم إضافة المادة (52 مكرراً) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 138 بتاريخ 2016/11/27.

الهيئة العامة للرقابة المالية

قانون رقم 159 لسنة 1981: قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

قانون رقم 8 لسنة 1997: قانون ضمانات وحوافز الاستثمار

قانون رقم 95 لسنة 1992: قانون سوق رأس المال

قانون رقم 88 لسنة 2003: قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد.

القانون رقم 14 لسنة 2012: مرسوم بقانون بشأن التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء .

بالمادة 151 مكرر أو 152 مكرر من اللائحة التنفيذية لللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981. ولا يتم السير في إجراءات الدعوة لإتخاذ الجمعية العامة غير العادية لنظر التعديل إلا بعد نشر هذا البيان.

وتتبع نفس الإجراءات في حال تعديل أى من تلك النظم.

وبعد إقرار نظام أو أكثر من الجمعية العامة غير العادية وموافقة الهيئة عليها في صيغتها النهائية، تلتزم الشركة بأن تقدم للبورصة بيان بكل نظام تم إعتماده، على تقوم البورصة بنشر البيان على شاشات التداول بالبورصة وعلى موقعها الإلكتروني.

مادة (51) : التعامل على أسهم الخزينة⁽⁴⁵⁾

تلتزم الشركة التي ترغب في شراء جانب من أسهمها (أسهم الخزينة) أن تخطر البورصة برغبتها وذلك وفقاً للنموذج المعد بالبورصة والمعتمد من الهيئة وذلك قبل الموعد المقترح للتنفيذ بثلاثة أيام عمل على الأقل ما لم تجز الهيئة في الحالات التي تقدرها التنفيذ دون التقيد بهذه المدة، ويجب أن يتضمن الإخطار على الأخص مبررات تعامل الشركة على أسهمها ونوع التعامل وكمية الأسهم المطلوب التعامل عليها والسعر المحدد لذلك والفترة المحددة للتنفيذ وشركة السمسرة المنفذة ومصدر تمويل عملية الشراء والأثر المتوقع للتعامل على مؤشرات أداء الشركة، وعلى أن يرفق به محضر اجتماع مجلس إدارة الشركة المحدد لذلك، وبمراعاة الآتي:

- 1- أن تكون تلك الأسهم في صورة أسهم محلية.
 - 2- أن لا تقل مدة احتفاظ الشركة بالأسهم عن ثلاثة أشهر وأن لا تزيد على سنة ميلادية من تاريخ التنفيذ وإلا يجب عليها إنقاص رأسمالها بمقدار القيمة الاسمية لتلك الأسهم وإتباع الإجراءات المقررة لذلك وفقاً للقانون 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية و القانون رقم 95 لسنة 1992 و لائحته التنفيذية.
 - 3- أن لا تتجاوز نسبة أسهم الخزينة نسبة 10% من اجمالي أسهم الشركة المقيدة.
 - 4- ان يكون تنفيذ عملية شراء او بيع أسهم الخزينة وفقاً للضوابط التي تحددها البورصة بما يضمن المساواة بين المتعاملين والحفاظ على استقرار التعاملات، وذلك بعد صدور قرار مجلس إدارة الشركة.
- وفي جميع الأحوال تلتزم الشركة بالإفصاح للبورصة عن نسبة ما تم بيعه أو شراؤه من أسهم الخزينة بنهاية كل يوم تداول يشهد تنفيذاً على تلك الأسهم، وتقوم البورصة بنشر ذلك على شاشات التداول وعلى الموقع الإلكتروني لها .
- وفي جميع الأحوال يجب الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة على قرار شراء أسهم الخزينة حال ترتب على الشراء زيادة حقوق التصويت للمساهم والأشخاص المرتبطة به للنسبة الموجبة لتقديم عرض شراء إجباري مع عدم تصويت المساهم والأشخاص المرتبطة به على هذا القرار بالجمعية العامة، ويقصد بالأشخاص المرتبطة التعريف الواردة بالمادة رقم (326) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

مادة (51 مكرراً): التعامل على أسهم الخزينة من خلال الشركات التابعة⁽⁴⁶⁾

في حالة شراء أسهم الشركة من خلال شركة تابعة أو خاضعة للسيطرة الفعلية لها تعد الأسهم المشتراه أسهم خزينة وتسري عليها كافة الأحكام الخاصة بأسهم الخزينة.

وتلتزم الشركات المقيد لها أسهم بالبورصة حال شرائها لأسهم خزينة بأن يكون التصرف في تلك الأسهم للغير خلال سنة على

45 () تم تعديل المادة 51 بإضافة فقرة ثالثة بموجب قرار المجلس رقم 122 بتاريخ 2017/12/29 وتعديل صدر الفقرة الأولى من المادة بموجب قرار المجلس رقم 27 بتاريخ 2020/2/29 .

46() تم إضافة المادة 51 مكرر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 بتاريخ 2016/3/27.

الباب الخامس: أسهم الخزينة وتعديل رأس المال والنظام الأساسي للشركة

مادة (48): تعديل رأس المال أو الغرض الأساسي للشركة⁽⁴²⁾

مع مراعاة حكم المادة (17) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، يتولى مجلس إدارة الشركة في أحوال زيادة أو تخفيض رأس مالها أو تعديل غرضها الأساسي إتباع الإجراءات التالية:

1. تقديم كافة المستندات المرتبطة بالتعديل المقترح ومنها تقرير الإفصاح بغرض التعديل على النموذج المعد لذلك من الهيئة مرفقاً به موافقة مجلس إدارة الشركة على التعديل المقترح واعتمادها لتقرير الإفصاح.
2. الدعوة لاتخاذ الجمعية العامة للشركة للنظر في الموافقة على زيادة أو تخفيض رأس المال أو تعديل الغرض الأساسي للشركة بحد أدنى 21 يوم على الأقل من تاريخ نشر تقرير الإفصاح على شاشات التداول بالبورصة، وفي حالة قيام الجمعية العامة بتعديل مقترح مجلس إدارة الشركة، تلتزم إدارة الشركة بنشر تقرير إفصاح معدل.
3. إذا كان التعديل يتعلق بالزيادة النقدية لرأس المال الشركة لقدامى المساهمين فيلتزم مجلس إدارة الشركة بالإفصاح لقدامى المساهمين قبل فتح باب الاكتتاب في أسهم الزيادة بخمسة أيام عمل على الأقل عن القيمة العادلة المعدة من مستشار مالي مستقل في الحالتين التاليتين:-

(أ) إذا كانت الشركة حققت خسائر وفقاً لآخر قوائم مالية معتمدة، تساوي أو تتجاوز 50% من حقوق الملكية وكانت قيمة الزيادة تتجاوز 10% من رأس المال بما لا يقل عن خمسة مليون جنيه.

(ب) إذا كانت الزيادة تساوي أو تتجاوز رأس المال المصدر أو حقوق الملكية -بحسب الأحوال- وفقاً لآخر قوائم مالية معتمدة. وتلتزم الشركة التي تم قيد زيادة رأس مالها بتضمين تقرير مجلس الإدارة المعروف على الجمعية العامة للشركة بنهاية كل سنة مالية من السنتين الماليتين التاليتين بتفاصيل أوجه استخدام حصيلة زيادة رأس المال.

وتلتزم الشركة التي ترغب في تجزئة القيمة الاسمية لأسهمها بإخطار الهيئة بمررات ذلك، ويكون للشركة السير في إجراءات الدعوة لعقد الجمعية العامة للنظر في قرار التجزئة حال عدم اعتراض الهيئة خلال يومي عمل من تاريخ الإخطار⁴³.

المادة (49): تجزئة القيمة الاسمية للسهم⁽⁴⁴⁾

تم الغاء المادة.

مادة (50): نظام إثابة وتحفيز العاملين والمديرين من خلال تملك أسهم

مع مراعاة أحكام المواد (151، 151، 151 مكرر، 152، 152 مكرر) من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 يلتزم مجلس إدارة الشركة في حالة رغبته في تطبيق نظام أو أكثر لإثابة وتحفيز العاملين والمديرين من خلال تملك أسهم، أو الوعد بتملك أسهم، إتباع الإجراءات التالية:

1. التقدم للبورصة ببيان مفصل بقواعد وإجراءات تطبيق نظم الإثابة والتحفيز المقترحة أو الوعد بالبيع متضمناً إجمالى عدد الأسهم المخصصة للنظام وشروط استعادة العاملين بأى من تلك النظم وطرق تقييم الأسهم المقرر منحها.
2. تقوم البورصة بنشر البيان على شاشات التداول بالبورصة وعلى موقعها الإلكتروني بعد التحقق من استيفاء المتطلبات الواردة

(40) تم تعديل صدر البند (2) من المادة (48) والبند رقم 2 من ذات المادة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 47 بتاريخ 2019/4/8.

() تم إضافة الفقرة الثالثة من المادة رقم 48 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 28 بتاريخ 2021/2/28⁴³

(44) تم إلغاء المادة رقم 49 بشأن تجزئة القيمة الاسمية للسهم بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 154 بتاريخ 2018/9/30.

الباب الثاني: القيد

مادة (5) جهة الاختصاص بقيد الأوراق المالية

يتم قيد الأوراق المالية بداول البورصة بناء على طلب الجهة المصدرة بقرار من لجنة قيد الأوراق المالية التي تتشكل بقرار من مجلس إدارة البورصة، وتقوم إدارة البورصة بإخطار الهيئة بجميع القرارات الصادرة عن اللجنة خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ صدورها.

مادة (6) الشروط العامة لقيد الأوراق المالية⁽¹⁰⁾

يشترط لقيد بداول البورصة التسجيل المسبق لدى الهيئة واستيفاء الشروط العامة الآتية:

1. أن تكون الأوراق المالية مقيدة بنظام الإيداع والقيد المركزي.
- 1مكرر. ألا يزيد رأس المال المرخص به للشركة الراغبة في قيد أوراقها المالية على خمسة أمثال رأس المال المصدر.
2. ألا يتضمن النظام الأساسي للجهة المصدرة أو شروط الإصدار إبه قيود على تداول الأوراق المالية المطلوب قيدها مع عدم الإخلال بالقيود الواردة بالتشريعات المنظمة لبعض الأنشطة أو مناطق جغرافية معينة.
3. أن يتم القيد لجميع الأوراق المالية المصدرة من ذات النوع، وكذا قيد الإصدارات التالية وحق الأولوية في الاكتتاب وفقاً للأحكام الواردة بهذه القواعد.
4. أن تلتزم الشركة طالبة القيد بإنشاء موقعاً إلكترونياً على شبكة المعلومات الدولية فور قيد أي من أوراقها المالية بالبورصة وقبل بدء التداول عليها لنشر القوائم المالية السنوية والدورية والبيانات المتممة لها وتقرير مراقبي الحسابات وغيرها من البيانات والمعلومات التي تحددها إدارة البورصة من بين ما يجب على الشركات إخطارها بها وفقاً لهذه القواعد، وذلك دون الإخلال بمتطلبات الإفصاح الواردة بهذه القواعد وبديلاً عن ذلك يجوز ان تنشر البيانات المشار إليها على موقع تخصصه البورصة لهذا الغرض.
5. أن يتم تقديم طلب القيد ومرفقاته من خلال الممثل القانوني للجهة طالبة القيد أو من خلال وكيل قيد معتمد لدى البورصة وفقاً للضوابط التي تحددها إجراءات التنفيذ لهذه القواعد.
6. أن تترجم الجهة طالبة قيد أوراقها المالية عقداً مع البورصة ينظم حقوق والتزامات كل منهما بما في ذلك التزامات الجهة طالبة القيد المترتبة على مخالفة قواعد وإجراءات القيد أو نصوص العقد.
7. وجوب استخدام أسلوب التصويت التراكمي في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بما يسمح بالتمثيل النسبي في عضوية مجلس الإدارة كلما أمكن ذلك.
8. ان يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة عنصراً نساءياً على الأقل.
9. حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للشركة¹¹

(10) تم تعديل المادة بموجب قرار المجلس رقم 122 بتاريخ 2017/10/29. وبقرار مجلس رقم 92 بتاريخ 2018/6/10 وحذف البند الخاص بالتمثيل النسبي إعمالاً لقرار المجلس رقم 154 لسنة 2018. وبقرار رقم 123 بتاريخ 2019/9/16 بإضافة البند الخاص بالعنصر النسائي ومنح الشركات مهلة توفيق أوضاع حتى 2030/12/31 وتم إضافة البند 1 مكرر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 138 بتاريخ 2020/8/31.

(11) تم إضافة البند الخاص بحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للشركة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (47)

بتاريخ 2020/3/22 .

ويتم إعداد القوائم المالية ربع السنوية خلال خمسة وأربعين يوماً على الأكثر من تاريخ إنتهاء الفترة المالية.

مادة (7): شروط قيد أسهم الشركات المصرية (12)

يشترط لقيد أسهم الشركات المصرية ما يأتي:

مادة (47): القوائم المالية المجمعة
على الشركات الملزمة بإعداد قوائم مالية مجمعة موافاة الهيئة والبورصة بقوائمها المالية السنوية المستقلة والمجمعة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات في ذات المواعيد المشار إليها بالمادة (46) من هذه القواعد. وكذلك موافاة الهيئة والبورصة بقوائمها المالية الربع سنوية المجمعة (الدورية) مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات خلال ستين يوماً على الأكثر من تاريخ الفترة المذكورة.

1- ألا تقل نسبة الأسهم المراد طرحها عن 25% من إجمالي الأسهم المقيدة للشركة أو ربع في الألف من رأس المال السوقي حر التداول بالبورصة بما لا يقل عن 10% من أسهم الشركة، ويقصد بالطرح في تطبيق هذا الشرط عرض أسهم الشركة للبيع بالبورصة بناء على نشرة طرح أو تقرير الإفصاح بغرض الطرح معتمد من الهيئة يتضمن ما انتهت إليه دراسة المستشار المالي المستقل بتحديد القيمة العادلة للسهم وتقرير مراقب الحسابات بشأن هذه الدراسة وفقاً لمعيار المراجعة المصرية ذات الصلة، على أن يتم نشر أياً منهما وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة.

2- ألا يقل عدد المساهمين بالشركة بعد الطرح عن 300 مساهم مع مراعاة أن تكون الأسهم المخصصة موزعة في ضوء الضوابط التي تحددها البورصة بهدف التحقق من عدم صورية الطرح.

وتعتبر الشركة مستوفية للشروطين السابقين إذا كان هيكل مساهميتها عند تقديم طلب القيد يتضمن تملك 25% على الأقل من رأسمالها أو ربع في الألف من رأس المال السوقي حر التداول بالبورصة بما لا يقل عن 10% من أسهم الشركة لمساهمين بخلاف المؤسسين والمساهمين الرئيسيين، وبها عدد مساهمين لا يقل عن 300 مساهم، وألا تكون أي من الأسهم المتضمنة في تلك النسبة مرهونة، على أن يتم نشر تقرير افصاح قبل بدء التداول على أسهم الشركة وفقاً لقواعد النشر المشار إليها بالبند (1).

3- ألا تقل نسبة الأسهم حرة التداول عن 10% من إجمالي أسهم الشركة أو 1/8 في الألف من رأس المال السوق حر التداول بالبورصة بما لا يقل عن 5% من أسهم الشركة.

4- أن لا يقل عدد الأسهم المصدرة المطلوب قيدها عن 5 مليون سهم.

5- أن تقدم الشركة طالبة القيد القوائم المالية لستين مائتين سابقتين على طلب القيد، على أن تكون هذه القوائم معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتمت مراجعتها وفقاً لمعايير المراجعة المصرية بواسطة أحد مراقبي الحسابات المقيديين بسجل الهيئة ومصدق عليها من الجمعية العامة للشركة والمؤقت محضرها لدى الجهة الإدارية المختصة.

6- أن يكون رأس المال المصدر مدفوعاً بالكامل ولا يقل عن 100 مليون جنيه مصري أو ما يعادلها من العملات الأجنبية وذلك من واقع آخر قوائم مالية سنوية أو آخر قوائم مالية دورية مرفقاً بها تقرير مراجعة شامل من مراقب الحسابات ومصدق عليها من الجمعية العامة للشركة وألا تقل حقوق المساهمين في آخر قوائم مالية سنوية أو دورية سابقة على تاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع.

7- تقديم تعهدات بألا تقل نسبة احتفاظ المساهمين الرئيسيين بالشركة عن 51% من الأسهم المملوكة لهم في رأسمال الشركة حال توافرها، و إذا كان إجمالي الأسهم المحتفظ بها وفقاً لذلك نسبته أقل من 25% من أسهم رأسمال الشركة المصدر، يتم استكمال نسبة الـ 25% من مساهمات أعضاء مجلس الإدارة ومؤسسي الشركة أو غيرهم من مساهمي الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن سنتين مائتين من تاريخ الطرح بالبورصة أو من تاريخ القيد بالنسبة للشركات التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام في سوق الإصدار قبل القيد على أن يتم الاحتفاظ بذات النسبة السابقة في أي زيادة لرأس مال الشركة لذات الفترة، وذلك فيما عدا الأسهم المجانية.

ويجوز - بعد موافقة الهيئة والجمعية العامة العادية للشركة - أن تنتقل ملكية الأسهم المحتفظ بها - جزء منها أو بالكامل - خلال مدة الاحتفاظ المشار إليها في حال كون المشتري بنك أو شركة تأمين أو صندوق استثمار مباشر أو أحد الكيانات

(12) تم تعديل المادة (7) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (170) بتاريخ 2014/12/21 وتم التعديل بموجب قرار المجلس رقم 122 بتاريخ 2017/10/29 وبقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) بتاريخ 2018/3/27.

المتخصصة في الاستثمار أو شخص اعتباري له خبرة وسابقة أعمال متميزة في مجال نشاط الشركة، وبشرط أن يتعهد بالالتزام بشرط الاحتفاظ حتى نهاية المدة المقررة.

8- أن لا تقل نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب عن آخر سنة مالية سابقة على طلب القيد عن 5% من رأس المال المدفوع المطلوب قيده، على أن يكون صافي أرباح الشركة قبل خصم الضرائب متولد من ممارسة الشركة لنشاطها المحقق لغرضها الوارد بنظامها الأساسي وبشرط أن لا تقل نسبة صافي الربح قبل الضريبة بعد حسابه على أساس سنوي بالقوائم المالية الدورية المثبت بها رأس المال المطلوب قيده والقوائم المالية الدورية التي تليها - في حالة الانتهاء من إعدادها - عن نسبة 5% من رأس المال مرجحاً بالمدة.

وفي جميع الأحوال لا يجوز التعامل على أسهم الشركة خلال الفترة من تاريخ التسجيل وحتى بدء التداول على هذه الأسهم إلا بموافقة الهيئة، ويعتبر القيد كأن لم يكن في حالة عدم قيام الشركة بطرح أسهمها خلال شهر من تاريخ تسجيلها لدى الهيئة، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي تقدرها.

كما يجوز قيد أسهم الشركات غير المستوفاة للشرط (5) و/أو (8) من هذه المادة في إحدى الحالات الآتية⁽¹³⁾

الأولى: تقديم الشركة طالبة القيد القوائم المالية لثلاث سنوات مالية فعلية سابقة على طلب القيد، معدة طبقاً للشروط والأحكام المشار إليها بالشرط (5) وبشرط ألا يقل متوسط صافي الأرباح السنوية للشركة المتولدة من نشاطها المحقق لغرض الشركة الرئيسي قبل خصم الضرائب عن آخر ثلاث سنوات سابقة على طلب القيد منسوبة إلى متوسط رأس المال المدفوع عن ذات الفترة نسبة 5%، وبشرط عدم تحقيق صافي خسائر من نشاطها المحقق لغرضها الرئيسي خلال أي من السنوات المالية الثلاثة السابقة على طلب القيد.

الثانية: للشركات الملزمة باعداد قوائم مالية مجمعة تقديم قوائمها المالية المجمعة عن سنة مالية كاملة سابقة على طلب القيد، على أن تكون معدة طبقاً للشروط والأحكام المشار إليها بالشرط (5) وبشرط أن لا تقل نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب المتولد من ممارسة الشركة و الشركة/الشركات التابعة لنشاطها من غرضها الوارد في نظمها الأساسية في آخر سنة مالية سابقة على طلب القيد عن 5% من رأس المال كما تظهره القوائم المالية المجمعة، وبشرط أن لا تقل نسبة صافي الربح قبل الضريبة بعد حسابه على أساس سنوي بالقوائم المالية الدورية - في حالة الانتهاء من إعدادها - عن نسبة 5% من رأس المال مرجحاً بالمدة.

الثالثة: وفيما عدا الحالتين السابقتين لا يجوز قيد أسهم الشركات غير المستوفاة للشرط (8) إلا بعد توافر الشروط التالية:

- أ- أن لا يقل صافي حقوق المساهمين بالشركة عن ضعف الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المشار إليه بالبند (6)
- ب- أن يكون ما لا يقل عن نصف رأس المال مملوك لمساهمين لهم خبرة وسابقة أعمال متميزة في مجال نشاط الشركة أو من البنوك أو شركات التأمين
- ج- تقديم الشركة دراسة معتمدة من أحد المستشارين الماليين المقيدين بسجل الهيئة توضح فرص النمو والربحية على أن تتضمن الدراسة على الأقل ما يلي :
 - ما بأشهرته الشركة من نشاط.
 - ما أيرمته الشركة من عقود.
 - خطة عمل الشركة.
 - خبرات فريق الإدارة بالشركة

(13) تم تعديل الفقرة وإضافة الحالتين الرابعة والخامسة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 32 بتاريخ 2019/2/24.

على النحو المشار إليه، فقد الشركة المفيد لها أوراق مالية بالبورصة لشرط نسبة الأسهم حرة التداول، وجب عليها استيفاء متطلبات استمرار القيد خلال مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ الانتهاء من إجراءات الاستحواذ، وذلك من خلال نشرة طرح أو تقرير إفصاح بغرض الطرح معتمد من الهيئة، على أن تتضمن النشرة أو التقرير بحسب الأحوال، ما انتهت إليه دراسة المستشار المالي المستقل بتحديد القيمة العادلة للسهم وتقرير مراقب الحسابات بشأن هذه الدراسة وفقاً لمعايير المراجعة المصرية ذات الصلة، ويتم نشر المستندات المشار إليها وفقاً للقواعد الصادرة من الهيئة.

مادة (44) مكرراً : ضوابط تملك الأسهم وشهادات الإيداع في الشركات ذات الملكية المتبادلة والخاضعة للسيطرة الفعلية لنفس الأشخاص الطبيعية والاعتبارية: (40)

مع عدم الإخلال بأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، لا يجوز لشركتين -خاضعتين للسيطرة الفعلية لنفس الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية- من بينهما شركة مقيد لها أسهم بجداول البورصة تملك أسهم أو شهادات إيداع دولية (GDR) بصورة متبادلة بين الشركتين بما يتجاوز 10% من أسهم كل منهما.

ويقصد بالسيطرة الفعلية في تطبيق أحكام هذه المادة تملك 50% أو أكثر من أسهم وشهادات الإيداع الدولية (GDR) للشركات الخاضعة للسيطرة أو حقوق التصويت بها.

ولا يسري هذا الحكم على المساهمات القائمة وقت العمل بهذا القرار شريطة ألا يتم زيادة نسبة الملكية عما هو قائم.

ثانياً: القوائم المالية:

مادة (45) : متطلبات إعداد القوائم المالية (41)

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ونماذج القوائم المالية الواردة بتلك المعايير كما يتم مراجعتها وفقاً لمعايير المراجعة المصرية ويجب الإشارة إلى ذلك صراحة في تقرير مراقب الحسابات.

مادة (46) : القوائم المالية للشركة :

على الشركة موافقة الهيئة والبورصة بما يلي:

1- نسخة من القوائم المالية السنوية الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات.

ويتم إعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها من الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويرفق بالقوائم المالية السنوية تقرير مجلس الإدارة السنوي المشار إليه بالمادة (40)، وفي حالة تعديل الجمعية العامة للقوائم المالية توافي الهيئة والبورصة قبل بداية انعقاد جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع ببيان معتمد عن التعديلات وأثرها على القوائم المالية ثم توافي الهيئة والبورصة بصورة من القوائم المعدلة خلال عشرة أيام عمل من تاريخ الجمعية العامة التي عدلت القوائم مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المعدلة .

2- نسخة من القوائم المالية ربع السنوية (الدورية) الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقاً بها تقرير الفحص المحدود على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول التالية للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات.

(38) تم إضافة المادة 44 مكرر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 بتاريخ 2016/3/27 وتم تعديل المادة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 136 بتاريخ 2018/8/13.

(41) تم تعديل المادة رقم 45 بموجب قرار المجلس رقم 122 بتاريخ 2017/10/29.

- ما حصلت عليه الشركة من تراخيص وموافقات (صناعية وبيئية إلخ..)
- التوقعات المالية المستقبلية.
- مدى كفاية الموارد المالية للشركة لتحقيق خطتها
- التوقعات المستقبلية للربحية
- القيمة العادلة للسهم عند الطرح.

فوراً لإعمال شؤونها.

ويجب على ذوي الشأن الذين تصلهم المعلومات بصورة سرية عدم التعامل على الأوراق المالية لتلك الشركة أثناء تلك الفترة إلى أن تصبح تلك المعلومات متاحة للعامة.

وعلى الشركة إخطار البورصة بأية بيانات تطلبها في هذا الشأن خاصة فيما يتعلق بأسماء الأشخاص ذوي الشأن الذين تم إطلاعهم على المعلومات المشار إليها.

مادة (43) مكرراً: ضوابط التصرف في أصول أو استثمارات الشركة: (38)

مع عدم الإخلال بأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والقانون رقم (159) لسنة 1981 ولائحته التنفيذية، تلتزم الشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والراغبة في التصرف بالبيع في أي من العقارات أو الأصول الثابتة الأخرى للشركة أو الأسهم المملوكة لها في شركات غير مقيدة إذا كانت قيمتها التقديرية تمثل نسبة (10%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة - من واقع آخر قوائم مالية لها - بتقديم دراسة للبورصة بالسعر العادل للأصول أو الأسهم محل البيع معدة بواسطة مستشار مالي مستقل من المقيد بسجل الهيئة ومرفقاً بها تقرير عن تلك الدراسة من مراقب حسابات الشركة المقيدة وكذلك محضر مجلس إدارتها باعتماد هذه الدراسة، وتقوم البورصة بنشر ملخص هذه الدراسة على موقعها الإلكتروني وشاشات التداول.

وإذا تازلت الشركة عن حقها في الاشتراك في زيادات رؤوس أموال إحدى الشركات التي تساهم فيها بما يوازي نسبة (10%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة من واقع آخر قوائم مالية و/أو من إيراداتها عن آخر سنة مالية، وجب الحصول على موافقة جمعيتها العامة العادية على ذلك.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز للشركة التصرف في أكثر من (50%) من أصولها الثابتة وغيرها من الأصول المرتبطة بممارسة الشركة لنشاطها إلا بموافقة مسبقة من الجمعية العامة غير العادية.

مادة (44): متطلبات الاستحواذ على أصول أو استثمارات: (39)

مع عدم الإخلال بأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والقانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية، تلتزم الشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والراغبة في الشراء بمفردها أو بالاشتراك مع إحدى الشركات التابعة لها على أسهم شركة غير مقيدة أو أي عقارات أو أصول ثابتة أخرى تمثل قيمتها نسبة 10% أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة - من واقع آخر قوائم مالية لها - الالتزام بتقديم دراسة للبورصة بالسعر العادل للأصول أو الأسهم محل الاقتناء أو الشراء معدة بواسطة مستشار مالي مستقل من المقيد بسجل الهيئة ومرفقاً بها تقرير عن تلك الدراسة من مراقب حسابات الشركة المقيدة وكذلك محضر مجلس إدارتها باعتماد هذه الدراسة، وتقوم البورصة بنشر ملخص هذه الدراسة على موقعها الإلكتروني وشاشات التداول.

وللشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة بعد الحصول على موافقة مسبقة من الجمعية العامة العادية لها أن تستحوذ على أسهم شركات غير مقيدة تساوي أو تزيد قيمتها العادلة وفقاً لتقرير مستشار مالي مستقل على (100%) من القيمة السوقية للشركة في تاريخ الاستحواذ، على أن يشترط لاستمرار قيد أسهم الشركة بالبورصة أن يتوافر في الشركات المستحوذ عليها الشروط الواردة بالبندين (5، 8) من المادة (7) من هذه القواعد إذا كانت شركة مصرية أو البندين (5، 7) من المادة (9) إذا كانت أحد الشركات الصغيرة والمتوسطة أو البندين (أ، ج) بالبند أولاً من المادة (16) بالنسبة لأسهم الشركات الأجنبية، بحسب الأحوال، وإذا ترتب على الاستحواذ

(38) تم إضافة المادة 43 مكرراً بموجب قرار 35 بتاريخ 2016/3/27 وتم تعديل المادة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 25 بتاريخ 2020/2/16.

(39) تم تعديل عنوان المادة رقم 44 والفقرة الثانية منها بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 25 بتاريخ 2020/2/16 وتعديل الفقرة الثانية من ذات المادة رقم 176 بتاريخ 2020/11/18.

ويجوز - بعد موافقة الهيئة والجمعية العامة العادية للشركة - أن تنقل ملكية الأسهم المحفوظ بها - جزء منها أو بالكامل - خلال مدة الاحتفاظ المشار إليها في حال كون المشتري بنك أو شركة تأمين أو صندوق استثمار مباشر أو إحدى الكيانات المتخصصة في الاستثمار أو شخص اعتباري له خبرة وسابقة أعمال متميزة في مجال نشاط الشركة، وبشرط أن يتعهد بالالتزام بشرط الاحتفاظ حتى نهاية المدة المقررة.

مادة (8): شروط قيد أسهم الشركات المصرية التي تأسست عن طريق طرح أسهمها في اكتتاب ولم تصدر قوائم مالية عن سنتين ماليتين (14)

مع عدم الإخلال بالقواعد القانونية الخاصة بتداول الأسهم وفقاً للتشريعات المنظمة لها يجوز قيد أسهم الشركات المصرية التي تأسست عن طريق طرح أسهمها في اكتتاب عام أو خاص - أو طرحت أسهمها لاحقاً من خلال طرح عام أو خاص - بناء على نشرة اكتتاب أو طرح بحسب الحالة أو منكرة معلومات معتمدة من الهيئة والتي لم تصدر قوائم مالية عن سنتين ماليتين كاملتين إذا استوفت الشروط الآتية:

- 1- أن لا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركة المطلوب قيد أسهمها عن مئتي الحد الأدنى لرأس المال الوارد بالمادة (7) بند 6.
- 2- أن لا تقل مجموع الأسهم المملوكة لمساهمين رئيسيين عن 51% من رأسمال الشركة.
- 3- أن لا تقل نسبة الأسهم حرة التداول عن 15% على الأقل من إجمالي أسهم الشركة، وألا يقل عدد المساهمين بالشركة عن 1000 مساهم.
- 4- أن لا يقل عدد الأسهم المصدرة المطلوب قيدها عن 20 مليون سهم.
- 5- أن لا تقل نسبة احتفاظ المساهمين الرئيسيين والمؤسسين مجتمعين بالشركة عند تقديم طلب القيد عن 75% من حصتهم في أسهم الشركة وبما لا يقل عن نسبة 40% من إجمالي أسهم الشركة وذلك حتى اعتماد القوائم المالية للسنة التي يتم فيها تحقيق شرط الربحية الوارد بالمادة 7 بند 8 وبشرط مرور سنتين ماليتين كاملتين على الأقل من تاريخ القيد بالبورصة، وأن يتم الاحتفاظ بذات النسبة السابقة في أي زيادة لرأس مال الشركة لذات الفترة.
- 6- أن تنشر الشركة تقرير الإفصاح المشار إليه بالمادة 138 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 بعد تحقق الهيئة من استيفاء للمتطلبات الواردة بالمادة المشار إليها، وأن تقدم دراسة معتمدة من أحد المستشارين الماليين المعيّنين بسجل الهيئة وفقاً للمعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت توضح فرص النمو والربحية على أن تتضمن الدراسة على الأقل ما يلي:
 - ما باشرته الشركة من نشاط.
 - ما أبرمته الشركة من عقود.
 - التوقعات المالية المستقبلية.
 - التوقعات المستقبلية للربحية ومدى كفاية الموارد المالية المتولدة من نشاط الشركة لتحقيق هذه الأرباح.
 - القيمة العادلة للسهم عند الطرح.

ويجب أن يتضمن ملخص تقرير مجلس الإدارة الإفصاح الوارد بهذا البند كاملاً، على أن يتم نشر الملخص على شاشات البورصة المصرية وموقع الشركة الإلكتروني.

كما يعد مجلس إدارة الشركة تقريراً سنوياً عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة بها وفقاً للدليل الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (84) لسنة 2016 وذلك للعرض على الجمعية العامة ملحقاً به تقرير من مراقب حسابات الشركة بشأنه وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، على أن يتم عرضه رفق تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه، وذلك وفقاً للنموذج الذي تعده الهيئة لهذا الغرض.

مادة (41): انعقاد الجمعيات العامة (36)

لا يجوز انعقاد اجتماعات الجمعيات العامة العادية وغير العادية أثناء جلسة التداول، وللمساهم الذي يرغب في تقديم استفسارات إلى الجمعية العامة أن يقدم بها كتابة مركز إدارة الشركة أو بالبريد المستعجل أو تسليم باليد مقابل إيصال يفيد الاستلام أو عن طريق البريد الإلكتروني للشركة مرفقاً بها صورة ضوئية من إثبات الشخصية لمالك السهم وما يفيد تجميد الأسهم لدى أمين الحفظ، وذلك كله قبل انعقاد اجتماع الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل.

ولا يجوز لمجلس إدارة الشركة المخاطبة بعرض الشراء الدعوة لانعقاد الجمعيات العامة العادية أو غير العادية من تاريخ نشر قرار الهيئة باعتماد مشروع عرض الشراء ومكررة المعلومات بالبورصة وحتى تاريخ إعلان نتيجة عرض الشراء.³⁷

وتلتزم الشركة بطلب بيان من شركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية موضحاً به المساهمين الذين قاموا بتجميد أسهمهم لغرض حضور اجتماع الجمعية العامة، وتسليمه لمراقب حسابات الشركة لمطابقته بكشوف التجميد المقدمة من المساهمين الحاضرين بالجمعية والتأكد من صحتها. كما تلتزم شركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية بموافاة الهيئة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بنسخة من البيان المسلم للشركة، وذلك فور تسليمه لها.

مادة (42): محاضر اجتماعات مجلس الإدارة المصدق عليها

تلتزم الشركة بالتقدم بكافة المستندات اللازمة للتصديق لدى الجهة الإدارية المختصة على محاضر اجتماعاتها خلال خمس أيام عمل على الأكثر من تاريخ الاجتماع.

كما يجب على الشركة موافاة الهيئة والبورصة بأية إجراءات تالية تتخذها لدى الجهات الإدارية المختصة لتنفيذ قرارات السلطة المختصة بها.

كما تلتزم الشركة بموافاة البورصة بالمحاضر المصدق عليها وذلك بعد أقصى يومى عمل من تاريخ التصديق عليها وذلك للحفاظ بملف الشركة لدى البورصة على أن يتم الإفصاح عن أية تعديلات جوهرية في البيانات أو المعلومات السابق الإفصاح عنها في ملخص قرارات مجلس الإدارة الذي تم نشره. وإذا رأته الشركة تعذر إرسال محضر مجلس الإدارة الموثق لاحتوائه على بيانات سرية تخل بمبدأ المنافسة، يجوز لها بدلاً من إرسال المحضر أن تقدم للبورصة ملخص للقرارات التي تم التصديق عليها مرفق بها إقرار من الممثل القانوني للشركة بأن الملخص يتضمن كافة المعلومات الجوهرية التي يجب الإفصاح عنها وفقاً لأحكام قانون سوق المال ولائحته التنفيذية والقواعد والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

مادة (43) : التعامل مع مسائل جوهرية مازالت في مرحلة التفاوض

يكون للشركة في المسائل التي مازالت في مرحلة المفاوضات أن تثبت ذلك كتابة لديها مع تحديد الأشخاص الذين لديهم معلومات عن هذه المفاوضات فإذا اعتقدت الشركة أن هناك تسرباً للمعلومات المتعلقة بهذه المفاوضات كان على الشركة إخطار البورصة

(36) تم تعديل نص المادة 41 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 92 لسنة 2018 بتاريخ 2018/6/10 وأضيفت فقرة ثانية للمادة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 160 بتاريخ 2020/9/30

() تم إضافة الفقرة الثانية من المادة 41 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 28 بتاريخ 2021/2/28.

(14) تم تعديل المادة (8) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (170) بتاريخ 2014/12/21 وتم تعديل مصدر المادة والبنود 6 منها بموجب قرار المجلس رقم 122 بتاريخ 2017/10/29.

مادة (9): شروط قيد اسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة (15)

يشترط لقيد أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة ما يأتي:

- 1- ألا تقل نسبة الأسهم المراد طرحها عن 25% من إجمالي الأسهم المقيدة للشركة أو ربع في الألف من رأس المال السوقي حر التداول بالبورصة بما لا يقل عن 10% من أسهم الشركة، ويقصد بالطرح في تطبيق هذا الشرط عرض أسهم الشركة للبيع بالبورصة بناء على نشرة طرح أو تقرير الإفصاح بغرض الطرح معتمد من الهيئة يتضمن ما انتهت إليه دراسة المستشار المالي المستقل بتحديد القيمة العادلة للسهم وتقرير مراقب الحسابات بشأن هذه الدراسة وفقاً لمعايير المراجعة المصرية ذات الصلة، بخلاف دراسة الراعي المعتمد. على أن يتم نشر ما سبق على شاشات البورصة لمدة خمس أيام على الأقل قبل بدء تنفيذ الطرح فضلاً عن نشره على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية.
- 2- ألا يقل عدد المساهمين بالشركة عن 100 مساهم بعد الطرح مع مراعاة أن تكون الأسهم المخصصة موزعة في ضوء الضوابط التي تحددها البورصة بهدف التحقق من عدم صورة الطرح.
- وتعتبر الشركة مستوفية للشروط السابفة إذا كان هيكل مساهميتها عند تقديم طلب القيد يتضمن تملك 25% على الأقل من أسهم الشركة أو ربع في الألف من رأس المال السوقي حر التداول بالبورصة بما لا يقل عن 10% من أسهم الشركة لمساهمين بخلاف المؤسسين والمساهمين الرئيسيين، وبها عدد مساهمين لا يقل عن 100 مساهم، وألا تكون أي من الأسهم المتضمنة في تلك النسبة موهونة، على أن يتم نشر تقرير افصاح قبل بدء التداول على أسهم الشركة على شاشات البورصة وعلى موقعها الإلكتروني.
- 3- ألا تقل نسبة الأسهم حرة التداول عن 10% من إجمالي أسهم الشركة أو 1/8 في الألف من رأس المال السوقي حر التداول بالبورصة بما لا يقل عن 5% من أسهم الشركة.
- 4- أن لا يقل عدد الأسهم المصدرة المطلوب قيدها عن 100 ألف سهم.
- 5- أن تقدم الشركة طالبة القيد القوائم المالية لسنتين مائيتين سابقتين على طلب القيد، على أن تكون هذه القوائم معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتم مراجعتها وفقاً لمعايير المراجعة المصرية بواسطة أحد مراقبي الحسابات المقيدين بسجل الهيئة وأقرتها الجمعية العامة العادية للشركة ومصدق عليها من الجهة الإدارية المختصة.
- ويجوز للجنة القيد قبول قيد أوراق الشركات التي لم تصدر قوائم مالية إلا عن سنة مالية كاملة في حالة تقديم الشركة المصدرة خطط عمل لثلاث سنوات قادمة تحدد فيها الأرباح المتوقعة على أن تكون هذه الخطط معتمدة من احد الرعاة أو المستشارين الماليين المعتمدين لدى الهيئة.
- 6- أن يكون رأس المال المصدر مدفوعاً بالكامل وبحد أدنى مليون جنيه وأقل من 100 مليون جنيه وذلك من واقع آخر قوائم مالية سنوية أو آخر قوائم مالية دورية مرفقاً بها تقرير مراجعه شامل من مراقب الحسابات ومصدق عليها من الجمعية العامة للشركة. على أن يلتزم الشركة خلال ثلاثة سنوات من تاريخ القيد بالتوسعات وزيادة رأس مالها المصدر والمدفوع بالكامل تنفيذاً لما ورد بتقرير الإفصاح المشار إليه بالبند (1) من هذه المادة أو خطط عمل الشركة المشار إليها بالبند (5).
- 7- أن لا تقل حقوق المساهمين في آخر قوائم مالية سنوية أو دورية سابقة على تاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع.

مادة (40) : تقرير مجلس الإدارة⁽³⁵⁾

تلتزم الشركة في إعداد تقرير مجلس إدارتها المعد للعرض على الجمعية العامة بالبيانات الواردة بالملحق رقم I المرفق باللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 وذلك بالإضافة إلى البيانات التي تطلبها البورصة في نموذج تعدده البورصة وتعتمده الهيئة.

وعلى أن يتضمن التقرير كذلك:

- أ. عدد مرات إنعقاد اجتماعات مجلس الإدارة
- ب. عدد مرات إنعقاد لجنة المراجعة وما يفيد عرض تقاريرها على مجلس إدارة الشركة.
- ج. متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة ومتوسط دخل العامل خلال نفس الفترة.
- د. في حال تطبيق الشركة لنظام إثابة وتحفيز العاملين والمديرين من خلال تملك أسهم: يتم عرض إجمالي الأسهم المتاحة وفق هذا النظام وإجمالي ما تم منحه خلال العام وعدد المستفيدين وإجمالي الأسهم التي تم منحها منذ بدء العمل بالنظام وإجمالي عدد المستفيدين، وأسماء وصفات كل من حصل على 5% أو أكثر من إجمالي الأسهم المتاحة (أو 1% من رأسمال الشركة) وفقاً للنظام المطبق بالشركة.
- هـ. ما اتخذ من اجراءات ضد الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل الهيئة أو البورصة والتي تتعلق بمخالفات لقانون سوق المال ولائحته التنفيذية وقواعد القيد.
- و. كافة عقود المعاوضة التي أبرمتها الشركة مع أحد مؤسسيها أو المساهمين الرئيسيين بها والمجموعات المرتبطة بهم خلال العام السابق وقيمة كل عقد وشروطه وتفاصيله وتاريخ موافقة الجمعية العامة المسبقة لكل عقد من هذه العقود.
- ز. ما يفيد التزام الشركة بما تضمنته المادة (66) من القانون رقم (159) لسنة 1981 والمادة (220) من لائحته التنفيذية، وذلك بإعداد كشف تفصيلي يتضمن على الأخص جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بما فيها المرتبات والمكافآت وكافة المزايا المادية والعينية الأخرى أياً كانت صورتها بتفصيلاتها، وغيرها من الالتزامات المحددة بالمادة (220) من اللائحة التنفيذية، على أن يكون هذا الكشف متاح تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص في انعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في تقرير مجلس الإدارة بثلاثة أيام على الأقل بمقر الشركة وبمقر الإنعقاد.
- ح. كما يجب أن يتضمن تقرير مجلس الإدارة المعد للعرض على الجمعية العامة ما يفيد التزام الداخليين بما فيهم أعضاء مجلس إدارة الشركة والمساهمين الرئيسيين ومديري الشركة، والمجموعات المرتبطة بهم، بالإفصاح لمجلس إدارة الشركة عن كافة المعلومات والبيانات التي تتعلق بوجود حالة من حالات تعارض المصالح مع الشركة بما في ذلك ما يكون لهم من مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة وكذا الإفصاح عن أية مصالح مادية أو تعاملات أو أمور تخصهم يكون من شأنها التأثير على نشاط الشركة أو مصالحها، على أن يتضمن الإفصاح نوع هذه الأعمال أو التعاملات وقيمتها وكميتها والنفع المادي المتوقع من تحقيقها، مع عدم اشتراك الطرف المعني الذي تتعلق حالة تعارض المصالح به في التصويت على القرار. ولا يجوز للأشخاص المذكورة بهذا البند بغير موافقة مسبقة من الجمعية العامة للشركة، الاشتراك أو المساهمة في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو المتاجرة في أحد الأنشطة التي تزاولها وذلك دون أن يحق لهم التصويت في الجمعية العامة على هذا القرار .

⁽³⁴⁾ تم إضافة البند(و)الى المادة 40 بموجب قرار المجلس رقم 35 بتاريخ 2016/3/27 وإضافة البند(ز)بموجب قرار رقم13 بتاريخ 2018/3/27 وإضافة البندح بموجب رقم 1 بتاريخ 2020/1/13.

⁽¹⁵⁾ تم تعديل المادة (9) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (170) بتاريخ 2014/12/21 وتعديل البند 8 من المادة رقم (9) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (96) بتاريخ 2017/7/25 وتم تعديل البند 1 و 2 و 5 والفقرة الأخيرة من المادة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 122 بتاريخ 2017/10/29 وبقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) بتاريخ 2018/3/27 بتعديل البنود (1.2.3.6.8).

وعلى اللجنة التحقق من استجابة إدارة الشركة لتوصيات مراقب الحسابات والهيئة.

وتقدم اللجنة تقارير ربع السنوية على الأقل إلى مجلس إدارة الشركة مباشرة. ولمجلس إدارة الشركة تكليف اللجنة بأية أعمال يراها في صالح الشركة. وعلى مجلس إدارة الشركة والمسؤولين عنها الرد على توصيات اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار بها. وعلى رئيس اللجنة إخطار البورصة والهيئة في حال عدم الاستجابة خلال ستين يوماً للملاحظات الجوهرية للملاحظات التي يقدمها للمجلس.

وتعفى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن 100 مليون جنيه من وجود لجنة للمراجعة بها.

مادة (38): تعاملات الداخلين⁽³⁴⁾:

مع عدم الإخلال بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية، يجب على الشركة المعيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية إخطار البورصة بالإجراءات الداخلية المتبعة لديها، والتي تضمن حظر تعامل أي من الداخلين بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين بالشركة والأشخاص الذين في مكنهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير أيًا كانت نسبتهم وكذا المساهمين الرئيسيين المالكين لنسبة (20%) أو أكثر في رأس مال الشركة، سواء بمفردهم أو من خلال أشخاص مرتبطة، وذلك خلال خمسة أيام عمل السابقة ويوم العمل التالي لنشر أي معلومات جوهرية وفقاً لتعريف الوارد بالبند «ب» من المادة (319) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

ويكون التعامل بعد إخطار البورصة وفقاً للنموذج المعد منها لهذا الغرض، على ألا يتجاوز موعد التنفيذ شهر على الأكثر من تاريخ تسليم نموذج الإخطار للبورصة.

ويستثنى من الإخطار الذي يتم وفقاً للفترة السابقة، عمليات البيع الجبري وعمليات البيع التي تتم لاستيلاء المديونيات المرتبطة بالأوراق المالية المرهونة، وكذا العمليات التي تتم لصالح محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المملوكة للكيانات الاعتبارية التي تدار بواسطة مديري استثمار مستقلين.

وعلى البورصة نشر بيانات التعامل السابقة عقب الجلسة التي تم خلالها تنفيذ وقبل بداية الجلسة التالية حتى ولو تم التنفيذ جزئياً، ويتم النشر من خلال شاشات التداول وعلى الموقع الإلكتروني للبورصة.

مادة (39) : عقود المعاوضة مع أطراف مرتبطة

يلتزم الداخلين والمؤسسين والمساهمين الرئيسيين والمجموعات المرتبطة بهم ألا يكونوا طرفاً في أي عقد من عقود المعاوضة إلا بعد موافقة الجمعية العامة على أن يعرض هذا التصرف على الجمعية بكافة تفاصيله وبياناته مقدماً بما في ذلك السعر والكمية قبل إجراء التصرف وذلك دون أن يحق للطرف المعني بعقد المعاوضة التصويت في الجمعية العامة.

ويستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريقة المناقصات العامة إذا كان الطرف ذو المصلحة صاحب العرض الأفضل، على أنه في جميع الأحوال يستبعد الداخلي صاحب المصلحة من التصويت على هذه القرارات في مجلس الإدارة، وذلك كله مع عدم الإخلال بأحكام المواد أرقام (97)، (98)، (99)، (100) من قانون 159 لسنة 1981.

8- تقديم تعهدات بألا تقل نسبة احتفاظ المساهمين الرئيسيين بالشركة عن 51% من الأسهم المملوكة لهم في رأس مال الشركة حال توافرها ويحد أدنى 25% من إجمالي الأسهم المطلوب قيدها ، وفي حال كون نصف ما يملكه أقل من نسبة الـ 25% من أسهم الشركة المصدر يتم استكمال نسبة الـ 25% من مساهمات أعضاء مجلس الإدارة ومؤسسي الشركة أو غيرهم من مساهمي الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن سنتين متتاليتين من تاريخ قيد البورصة للشركات المستوفية للبند (1) من هذه المادة عند القيد أو من تاريخ الطرح بالبورصة للشركات غير المستوفية للبند المشار إليه، وفي جميع الأحوال يستمر الاحتفاظ بنسبة 25% من أسهم الشركة لسنة مالية تالية، وعلى أن تسري ذات شروط الاحتفاظ على أي زيادة تالية في رأس مال الشركة وذلك فيما عدا الأسهم المجانية.

ويجوز - بعد موافقة الهيئة والجمعية العامة العادية للشركة - أن تنتقل ملكية الأسهم المحتفظ بها - جزء منها أو بالكامل - خلال مدة الاحتفاظ المشار إليها في حال كون المشتري بنك أو شركة تأمين أو صندوق استثمار مباشر أو أحد الكيانات المتخصصة في الاستثمار أو شخص اعتباره له خبرة وسابقة أعمال متميزة في مجال نشاط الشركة، وبشرط أن يتعهد بالالتزام بشرط الاحتفاظ حتى نهاية المدة المقررة.

9- أن تتعاقد الشركة طالبة قيد أسهمها مع أحد الرعاة المعتمدين والمقيدين بالسجل المعد لذلك الغرض، ويكون الراعي مسؤولاً عن معاونة الشركة في مرحلة قيد أوراقها المالية، كما يتولى مسؤولية متابعة التزام الشركة بقواعد ومعايير القيد والإفصاح، على أن يستمر الراعي لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ القيد، يلتزم خلالها بإجراء التغطية البحثية للشركة التي يراها.

وفي جميع الأحوال لا يجوز التعامل على أسهم الشركة خلال الفترة من تاريخ التسجيل وحتى بدء التداول على هذه الأسهم إلا بموافقة الهيئة، ويعتبر القيد كأن لم يكن في حالة عدم قيام الشركة بطرح أسهمها خلال شهر من تاريخ تسجيلها لدى الهيئة، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي تقدرها.

مادة (10) شروط استمرار قيد أسهم الشركات المصرية⁽¹⁶⁾

يشترط لاستمرار قيد أسهم الشركات بالبورصة توافر الحد الأدنى لعدد المساهمين ونسبة الأسهم حرة التداول والحد الأدنى لعدد الأسهم المطلوب قيده، وفي حال عدم توافر أيًا من هذه الشروط تطبق أحكام الباب السادس من هذه القواعد.

كما يلتزم الشركات التي تم قيد أسهمها طبقاً للمادة (8) بتقديم إفصاح نصف سنوي معتمد من مجلس الإدارة عن تطورات أعمالها وأنشطتها وذلك طوال مدة التزام المساهمين الرئيسيين والمؤسسين بالاحتفاظ بأسهمهم.

تلتزم الشركة التي تم قيد أسهمها بجدول البورصة المصرية بألا يزيد رأس مالها المرخص به عن خمسة أمثال رأس مالها المصدر.

مادة (11): شروط قيد الأوراق المالية الحكومية المصرية:

يتم قيد الأوراق المالية التي تصدرها الدولة بشرط تقديم نشرة الطرح أو مستندات الإصدار المعتمدة من السلطة المختصة بالجهة المصدرة.

مادة (12): شروط قيد السندات وصكوك التمويل الصادرة عن شركات المساهمة والأشخاص الاعتبارية المصرية

يشترط لقيد السندات وصكوك التمويل توافر الشروط الآتية:

أ. أن تكون قد طرحت للاكتتاب العام أو الخاص بناء على نشرة اكتتاب أو مذكرة معلومات معتمده من الهيئة أيًا كان القانون الخاضع له الجهة التي أصدرتها.

(16) تم تعديل الفقرة الأولى من المادة 10 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 96 بتاريخ 2017/7/25 وإضافة فقرة ثالثة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 138 بتاريخ 2020/8/31.

(34) تم تعديل نص المادة (38) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (128) بتاريخ 2020/8/16 .

الباب الرابع: الحوكمة وحماية حقوق الأقلية والقوائم المالية⁽³²⁾

أولاً: الحوكمة وحماية حقوق الأقلية

مادة (37): لجان المراجعة بالشركات المقدم لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية⁽³³⁾

مع مراعاة أحكام المادة (82) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم (88) لسنة 2003 والمادتين (27)، (28) من لائحته التنفيذية، يلتزم مجلس إدارة الشركة المقدم لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بجدول البورصة بتشكيل لجنة للمراجعة من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجوز أن تضم اللجنة في عضويتها أعضاء من خارج الشركة، ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة من المستقلين على أن يكون رئيس اللجنة من بينهم. وفي جميع الأحوال، يجب أن يكون أعضاء اللجنة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة وأن يكون عضو منهم على الأقل لديه خبرة بالشؤون المالية والمحاسبية، كما يجوز للجنة أن تستعين بمراقب الحسابات أو من تراه مناسباً لحضور اجتماعاتها من غير أعضائها.

وتختص اللجنة بما يلي:

- يكون عضو منهم على الأقل لديه خبرة بالشؤون المالية والمحاسبية، كما يجوز للجنة أن تستعين بمراقب الحسابات أو من تراه مناسباً لحضور اجتماعاتها من غير أعضائها. فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعه تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
 - القوائم المالية الدورية والسنوية.
 - نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
 - الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- فحص مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيداً لإرسالها إلى مراقب الحسابات.
- اقترح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- طه التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم إبرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

(32) تم تعديل عنوان الباب الرابع والبنود أولاً منه بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 بتاريخ 2016/3/27.

(33) تم تعديل المادة رقم 37 بموجب قرار المجلس رقم 35 بتاريخ 2016/3/27. على أن تلتزم الشركات والجهات المقدم لها أوراق مالية بالبورصة بتوفير أوضاعها وفقاً للتعليمات الواردة بالمادة بما لا يجاوز 30 يونيو 2016 كما تم تعديل الفقرة الأخيرة من ذات المادة بموجب قرار المجلس رقم (13) بتاريخ 2018/3/27. ثم تم تعديل الفقرة الأولى من ذات المادة بموجب قرار المجلس رقم 91 بتاريخ 2020/6/3 مع منح الشركات فترة توفيق أوضاع تنتهي في 2020/12/31.

ب. تقديم شهادة توضح درجة التصنيف الائتماني الممنوح للإصدار.

ج. تقديم طلب القيد مرفقاً به كافة البيانات والمستندات الآتية:

- 1- تعهد الجهة المصدرة بموافقة الهيئة والبورصة خلال 90 يوم من نهاية السنة المالية بشهادة تصنيف ائتماني حديثه سنوياً للإصدار تجدد سنوياً.
- 2- تعهد بالإفصاح الفوري للهيئة والبورصة عن الأحداث الجوهرية، وتقديم شهادة تصنيف ائتماني جديدة خلال 15 يوماً من تاريخ الإفصاح.
- 3- تعهد بموافقة البورصة بمحضر اجتماع جماعة حملة السندات وما يفيد تعيين الممثل القانوني لها معتمداً من الجهة الإدارية المختصة وذلك في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ غلق باب الاكتتاب في تلك السندات، وتعهد بموافقة الهيئة والبورصة ببيان العوائد المستحقة لحملة السندات أو الصكوك وما يتم سداده منها وذلك قبل الصرف بخمسة عشر يوماً على الأقل¹⁷. وفي جميع الأحوال يجب اعتماد كافة الأوراق والمستندات المقدمة للقيد من السلطة المختصة بالشخص الاعتباري.

مادة (13): شروط قيد وثائق صناديق الاستثمار المغلقة المصرية

يتم قيد وثائق صناديق الاستثمار المغلقة التي يتوافر فيها الشروط الآتية:

- أ. تقديم نشرة الاكتتاب العام أو مذكرة المعلومات في حالة الطرح الخاص معتمدة من الهيئة مرفقاً بها نسخة طبق الأصل من باقي المستندات اللازمة للموافقة على طرح وثائق الصندوق والورادة باللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992.
- ب. تقديم تعهد من مدير الصندوق وشركة خدمات الإدارة بالالتزام بالإفصاح للبورصة والهيئة بتقارير ربع سنوية تتضمن صافي قيمة أصول الصندوق وعدد الوثائق ونصيب كل وثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق وبيان باى توزيعات أرباح قبل صرفها بخمسة عشر يوماً على الأقل. وكذلك تقديم تعهد من مجلس إدارة الصندوق بتقديم تقارير نصف سنوية عن أدائه ونتائج أعماله ومركزه المالي بالإضافة إلى الإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.
- ج. تقديم تعهد من مجلس إدارة الصندوق للإفصاح للبورصة والهيئة بشكل مسبق وفوري عن أي تصرف ينطوي على تعارض للمصالح وما يفيد موافقة المجلس المسبقة أو جماعة حملة الوثائق بحسب الأحوال على القيام بهذا التصرف.
- د. تقديم تعهد من شركات خدمات الإدارة بالالتزام بموافقة البورصة بصافي قيمة الوثيقة قبل بداية جلسة التداول التالية لتاريخ احتسابها.

مادة (14): شروط قيد وثائق صناديق المؤشرات المصرية

يتم قيد الوثائق المتداولة لصناديق المؤشرات التي يتوافر فيها الشروط الآتية:

- أ. تقديم نشرة الاكتتاب العام أو مذكرة المعلومات في حالة الطرح الخاص لهذا الإصدار معتمدة من الهيئة.
- ب. تقديم تعهد من شركة خدمات الإدارة للمصدر للوثائق بموافقة البورصة ببيان يومي قبل بداية جلسة تداول اليوم التالي عن صافي قيمة الوثيقة Net Asset Value وكذلك بإخطار البورصة يومياً بعدد الشهادات القائمة وأي تغيير فيها ونسبته، وأي خطوات تتخذ بصفة مؤقتة لإيقاف استرداد أو بيع الوثائق وكذلك موعد وقيمة الكوبونات الموزعة.

مادة (15): شروط قيد شهادات الإيداع المصرية⁽¹⁸⁾

() تم تعديل البند 3 من ج من المادة رقم 12 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 37 بتاريخ 2021/3/21.¹⁷

(18) تم إضافة الفقرة الأخيرة للمادة (15) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (170) بتاريخ 2014/12/21 وتم تعديل البند أ وب من الفقرة الأولى من المادة وحذف الفقرة الأخيرة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 122 بتاريخ 2017/10/29.

مع مراعاة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المبرمة بين كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة وبين البورصات أو الجهات الرقابية الأجنبية بالسوق المقيد به الأسهم محل شهادات الإيداع المصرية يجوز قيد شهادات الإيداع المصرية متى توافرت فيها الشروط الآتية:

أ. أن يتم قيد هذه الشهادات وطرحها للتداول خلال شهر من تاريخ تسجيل الشركة المصدرة لدى الهيئة ويتم طرح بناء على تقرير إفصاح بغرض الطرح معتمد من الهيئة وفقاً للنموذج المعد لذلك، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي تدرها.

ب. ألا تقل القيمة الاسمية لإجمالي الشهادات المطلوب قيدها عن 100 مليون جنيه مصري أو ما يعادلها من العملات الأجنبية القابلة للتحويل، وألا يقل عدد حملة شهادات الإيداع المصرية عن 150 مالك شهادة بعد الطرح.

ج. أن لا تقل نسبة شهادات الإيداع المصرية حرة التداول عن 5% من إجمالي لشهادات المقيدة.

د. أن تكون الأسهم محل شهادات الإيداع مقيدة في إحدى البورصات الأجنبية التي تخضع لإشراف جهة رقابية تمارس اختصاصات مماثلة لاختصاصات الهيئة في مجال سوق المال.

هـ. أن تلتزم الشركة بتقديم القوائم المالية للبورصة ويجب إعداد هذه القوائم ومراجعتها طبقاً للمعايير الدولية أو المعايير الأمريكية كما تلتزم بتقديم تقارير مجلس الإدارة للبورصة، وأن تقدم للبورصة نسخة مترجمة باللغة العربية من هذه القوائم لنشرها على الموقع الإلكتروني لها.

و. أن تتوافر في الشركة الأجنبية المطلوب قيد شهادات إيداعها المصرية نسبة الحد الأدنى لصافي الربح وحقوق المساهمين اللازمة لقيد أسهم الشركات المصرية وفقاً لهذه القواعد.

ويشترط لاستمرار القيد استمرار الشروط المرتبطة بالحد الأدنى لنسبة الشهادات حرة التداول وعدد حملة الشهادات و إجمالي القيمة الاسمية لشهادات الإيداع.

وفي جميع الأحوال لا يجوز للشركة الأجنبية أن تقيد جزء من أوراقها بالبورصة في صورة أسهم وجزء آخر في صورة شهادات إيداع مصرية في ذات الوقت.

مادة (16): شروط قيد الأوراق المالية الأجنبية⁽¹⁹⁾

يلزم لقيد الأوراق المالية الأجنبية تسجيل الشركة أو الجهة المصدرة لدى الهيئة، واستيفاء الشروط الآتية:

أولاً: الأسهم الأجنبية

يجوز قيد أسهم المصدرة من الشركات الأجنبية متى استوفت الشروط الآتية:

أ. أن تكون أسهم الشركة مقيدة في إحدى البورصات الأجنبية التي تخضع لإشراف جهة تمارس اختصاصات مماثلة لاختصاصات الهيئة في مجال سوق المال وأن تكون الأسهم بالجنيه المصري أو بعملة أجنبية قابلة للتحويل للجنيه المصري.

ويجوز قيد أسهم هذه الشركات لو لم تكن مقيدة في بورصة أجنبية متى كانت نسبة 50% فأكثر من حقوق ملكيتها وأصولها وإيراداتها من شركات مصرية تابعة لها، ويشترط أن تقدم الشركة قوائم مالية مجمعة لسنتين ماليتين سابقتين على طلب القيد على النحو الوارد بالبنود من أولاً من هذه المواد، على أن تلتزم بإعداد القوائم المالية لها بعد القيد وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأن يتم مراجعتها وفقاً لمعايير المراجعة المصرية.

المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية وذلك وفقاً للنموذج الذي تعده الهيئة لهذا الغرض.

كما تلتزم الشركات بنشر القوائم المالية الدورية والتقارير المرتبطة بها والمشار إليها أعلاه بما في ذلك القوائم المالية الدورية التي اتخذت أساساً للتوزيع في حال قيام الشركة بإجراء توزيعات دورية، على شاشات البورصة المصرية وموقع الشركة الإلكتروني على أن يبقى النشر قائماً حتى نشر القوائم المالية الدورية التالية.

المادة (36) نشر القوائم المالية وتقارير الإفصاح للشركات الصغيرة والمتوسطة

مع عدم الإخلال بحكم المادة (6) من القانون رقم 95 لسنة 1992، تقوم البورصة المصرية بنشر ملخص واف للقوائم المالية الدورية والسنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة وكذلك الإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة عليها (إن وجدت) وكافة تقارير الإفصاح المشار إليها في قواعد القيد على الموقع الإلكتروني للبورصة في اليوم التالي لتسليمها ولمدة ثلاثة أيام عمل على الأقل.

(19) تم تعديل البند أولاً من المادة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (170) بتاريخ 2014/12/21 تم تعديل المادة 16 بموجب قرار المجلس رقم 122 بتاريخ 2017/10/29 وبقرار المجلس رقم 32 بتاريخ 2019/2/24 وتعديل البند ج بموجب قرار المجلس رقم 176 بتاريخ 2020/11/18.

ب. إقامة دعاوى قضائية ضد أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو أحد المديرين الرئيسيين بها في شأن يتعلق بالشركة ويرتبط بمخالفات منسوبة لأي منهم.

ويجب على الشركة أن تلتزم في أخطارها ببذل غاية الجهد للتأكد من أن أي بيانات أو وقائع أو معلومات تقوم بإبلاغها تكون صحيحة وغير مضللة وأنها لا تستبعد أو تخفي أي شيء يكون من شأنه التأثير على مضمون هذه البيانات أو الوقائع أو المعلومات.

المادة (34 مكرراً): حالات إلزام الشركات المقيد أسهماها بالبورصة بإفصاحات خاصة⁽³⁰⁾:

مع عدم الإخلال بحكم المادة (21) من قانون سوق رأس المال وبقواعد الإفصاح الواجب الالتزام بها وفقاً للقانون المشار إليه ولأحكامه التنفيذية وما ورد بهذه القواعد، للهيئة أن تطلب من الشركة المقيد لها أسهم بالبورصة دراسة للقيمة العادلة لسهم الشركة وذلك في حال وجود تغير سعري في اتجاه واحد بنسبة أكبر من 50% خلال مدة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بنسبة أكبر من 75% خلال مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر بما لا يتناسب مع اتجاه مؤشرات السوق و/أو القطاع الذي تنتمي إليه الشركة المصدرة و/أو نتائج أعمال الشركة المصدرة ومدى وجود أخبار جوهرية تبرز ذلك التغير.

وعلى الشركة تكليف أحد المستشارين الماليين المستقلين المقيدين بسجلات الهيئة بإعداد الدراسة وملخص لها على أن يتم إرسالها للهيئة خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ طلب الهيئة، ويتم نشر ملخص الدراسة على شاشات التداول وعلى الموقع الإلكتروني للبورصة، وكذا نشره بالصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة المصدرة.

مادة (35): فحص ونشر القوائم المالية⁽³¹⁾:

تلتزم كل شركة مقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة بإخطار الهيئة بالقوائم المالية السنوية وتقرير مراقب الحسابات قبل شهر من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة للشركة وللهيئة فحص الوثائق المشار إليها وتبلغ الشركة بملاحظات حال وجودها، وتطلب إعادة النظر في الوثائق المشار إليها بما يتفق ونتائج الفحص، فإذا لم تستجب الشركة لذلك التزمت عند نشر القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات بأن يرفق بهما ملاحظات الهيئة والتعديلات التي طلبتها وتحمل الشركة نفقات النشر المشار إليها.

ومع مراعاة أحكام القانون رقم (159) لسنة 1981 والقانون رقم (95) لسنة 1992، تلتزم كل شركة مقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة بنشر ملخص واف لتقرير مجلس إدارتها، ونشر كامل القوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها وملاحظات الهيئة عليها (إن وجدت) على شاشات البورصة المصرية وموقع الشركة الإلكتروني وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل على أن يبقى النشر قائماً حتى نشر القوائم المالية السنوية التالية، ويجب أن يشمل هذا النشر القوائم المالية المستقلة والجمعية للشركات الملزمة بتقديم قوائم مالية مجمعة، فإذا أجرت الجمعية العامة للشركة أي تعديلات على تلك القوائم تلتزم الشركة بنشر بيان بتلك التعديلات والقوائم المالية المعدلة خلال أسبوع من تاريخ اعتماد الجمعية العامة للقوائم المالية، وفي جميع الأحوال لا يجوز الدعوة لانعقاد الجمعية العامة للتصديق على القوائم قبل تسليمها مستوفاة للهيئة وإدارة البورصة.

وتلتزم الشركات بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها، في إحدى الصحف

ب. أن تلتزم الشركة بتقديم تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية للبورصة ويجب إعداد هذه القوائم ومراجعتها طبقاً للمعايير المصرية أو الدولية أو الأمريكية كما تلتزم بتقديم تقارير مجلس الإدارة للبورصة، وأن تقدم للبورصة نسخة مترجمة باللغة العربية من هذه القوائم لنشرها على الموقع الإلكتروني لها.

ج. ألا يقل رأس مال الشركة الأجنبية المطلوب قيد أسهمها عما يعادل 100 مليون دولار أمريكي وعن 10 مليون دولار أمريكي في حالة الشركات المتوسطة والصغيرة، وإذا كانت الشركة غير مقيدة في بورصة أجنبية وكانت نسبة (50%) فأكثر من حقوق ملكيتها وأصولها وإيراداتها من شركات مصرية تابعة لها على النحو الوارد بالبند (أ) من أولاً من هذه المادة، يكون الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع للشركة ذات الحد الأدنى المتطلب لقيد أسهم الشركات المصرية.

د. توافر ذات شروط قيد وطرح شهادات الإيداع المصرية بالنسبة لعدد المساهمين ونسبة الاسهم حرة التداول والحد الأدنى لعدد الأسهم المطلوب قيدها، والورادة بالمادة (15).

هـ. أن يكون للشركة ممثل قانوني بمصر.

ثانياً: السندات وصكوك التمويل الأجنبية:

يتم قيد السندات وصكوك التمويل المصدرة من شركات أجنبية بشرط توافر ذات شروط قيد السندات وصكوك التمويل المصرية. ويجوز قيد السندات والصكوك المصدرة من المؤسسات المالية الدولية وصناديق التنمية الإقليمية والدولية ولا يشترط تشكيل جماعه لحملة هذه السندات او صكوك التمويل.

ثالثاً: وثائق صناديق الاستثمار المغلقة الأجنبية: -

يتم قيد وثائق الاستثمار المصدرة من صناديق الاستثمار المغلقة الأجنبية بشرط توافر ذات شروط قيد وثائق الاستثمار المصرية.

رابعاً: وثائق صناديق المؤشرات الأجنبية:

يتم قيد وثائق صناديق المؤشرات الأجنبية بذات شروط قيد وثائق صناديق المؤشرات المصرية، شريطة أن تكون وثائق الصندوق مقيدة في بورصة بلد المنشأ وان تكون تلك البورصة خاضعة لرقابة هيئة رقابية تمارس ذات اختصاصات الهيئة في مجال سوق المال.

مادة (17): شروط استمرار قيد الأوراق المالية الأجنبية

يشترط لاستمرار قيد الأوراق المالية الأجنبية استمرار استيفاء قواعد استمرار القيد ومتطلبات الإفصاح المقررة للأوراق المالية المصرية المناظرة.

مادة (18) مرفقات طلب القيد⁽²⁰⁾

يجب على الشركة أو الجهة طالبة القيد تقديم ما يفيد تسجيلها لدى الهيئة، على أن ترفق بطلب القيد ما يأتي:

1. عنوان المركز الرئيسي للشركة أو الجهة وجميع الفروع المسجلة لها داخل البلاد وخارجها.
2. نسخة من نشرة الطرح أو تقرير الإفصاح بغرض الطرح - بحسب الأحوال - المقدم للهيئة والجدول الزمني لتنفيذ الطرح.
3. هيكل الملكية موضعها بنسبة ملكية المساهمين الذين تبلغ 5% أو أكثر وذلك لكل من الشركة طالبة القيد وشركتها القابضة/

(30) تم إضافة المادة رقم (34مكرر) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (94) بتاريخ 2016/7/26.

(31) تم تعديل المادة رقم 35 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 76 لسنة 2017 بتاريخ 2017/5/30 وبقرار المجلس رقم 92 بتاريخ 2018/6/10 وبقرار المجلس رقم 1 بتاريخ 2020/1/13.

(20) تم تعديل المادة 18 بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 122 بتاريخ 2017/10/29. واضيف البند رقم 13 إلى المادة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 13 بتاريخ 2018/3/27. وتم إضافة البندين 14-15 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 82 بتاريخ 2018/5/28.

مادة (33): الإعلان عن قرار التوزيعات ووضوابط تنفيذها (28)

تلتزم الشركة مصدرة الأسهم بالإعلان عن قرار السلطة المختصة بها التوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما، على أن يتم مراعاة ما يلي:

- إخطار البورصة بقرار الجمعية بالتوزيع فوراً وقبل أول جلسة تداول تالية لانعقاد الجمعية العامة
- إخطار البورصة بتاريخ التوزيعات قبل خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد للتوزيع على أن يتم الإعلان عن ذلك في جريدتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار على تكون أحدهما على الأقل باللغة العربية.
- يستحق المساهم حصته في توزيعات الأرباح النقدية أو الأسهم المجانية بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها، وفي حال تداول أياً من الأسهم خلال الفترة الزمنية من صدور قرار الجمعية العامة للتوزيع الأرباح النقدية أو الأسهم المجانية أو كلاهما وحتى نهاية اليوم السابق للتاريخ المحدد للصرف يجب أن تنتقل كافة الحقوق المشار إليها إلى مالك الأسهم الجديد.

ويقصر نشر القرارات والاعلانات السابقة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على شاشات التداول بالبورصة وكذلك على موقعها الإلكتروني لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام عمل.

مادة (34): الإفصاح عن معلومات جوهرية (29)

تلتزم كل شركة تواجه أحداثاً يترتب عليها معلومات جوهرية وفقاً لتعريف الوارد بالبند (ب) من المادة 319 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 أن تفصح عن ذلك فوراً بإخطارها البورصة لنشرها على شاشات التداول وعلى الموقع الإلكتروني للبورصة.

على أن يتم الإفصاح في موعد يسمح للبورصة بنشر هذه الأحداث فوراً أو قبل أول جلسة تداول تالية لوقت وقوع تلك الأحداث، وتعتبر من الأحداث الجوهرية على الأخص ما يلي:

- أي إصدار جديد مقترح للسندات وأي ضمانات أو رهونات تتعلق بها.
- أي قرار يترتب عليه استدعاء أو إلغاء أوراق مالية مسجلة سبق إصدارها
- أي تغيير مقترح في هيكل التمويل أو هيكل رأس المال يتجاوز 5% من حقوق المساهمين من واقع اخر قوائم مالية دورية أو الأوضاع المالية للشركة وكذا أي قيود تفرض على حجم الاقتراض المتاح للشركة.
- أي تعاقبات بقيمة تزيد عن 5% من إيرادات آخر سنة مالية
- التوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.
- القرارات المتعلقة بتعديل القيمة الاسمية لأسهم الشركة
- أي اتفاق مقترح يترتب عليه دخول مستثمرين استراتيجيين لشراء حصة من أسهم الشركة.
- إقامة دعوى قضائية أو تحكيم ضد الشركة تتعلق بنشاطها أو بإحدى مساهماتها أو بغيرها من الأصول المملوكة لها تتجاوز قيمتها 2% من حقوق الملكية للشركة وفقاً لآخر قوائم مالية معتمدة للشركة (سنوية أو ربع سنوية).
- صدور أية قرارات من الجهات الادارية بالدولة تؤثر على أنشطة الشركة وأي تعديل أو سحب أو إلغاء لهذه القرارات.
- أي تعاملات تجارية مع أطراف ذات العلاقة.

(28) تم تعديل المادة 33 بموجب قرار المجلس رقم 35 بتاريخ 3/27/2016 وتعديل صدر المادة بموجب قرار المجلس رقم 37 بتاريخ 21/3/2021.

(29) تم تعديل البند ح وإضافة البند ك للمادة رقم (34) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (47) بتاريخ 24/4/2016.

الأم والشركات التابعة والشقيقة.

4. بيان بأسماء أعضاء مجلس إدارة الشركة طالبة قيد أوراقها المالية وما إذا كان يشغل منصب تنفيذي أو غير تنفيذي أو مستقل، وكذلك أسماء وصفات المديرين التنفيذيين الذين قد يكون في مكنهم الاطلاع على المعلومات الداخلية للشركة طالبة القيد وشركتها القابضة أو شركاتها التابعة والشقيقة أن وجدت على أن لا يقل عدد المستقلين عن عضوين.

5. بيان بالداخلين بالشركة أو الجهة طالبة القيد ورقم الكود الموحد لكل منهم يتضمن الآتي:

- الاسم بالكامل والجنسية ومحل الإقامة والعمل والجهة التي يمثلها في عضوية مجلس الإدارة إذا كان ممثلاً لشخص اعتباري وما إذا كان يشغل وظيفة عضو مجلس إدارة إحدى الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة وكذلك مساهمته في الشركات الأخرى التي تبلغ ملكيته فيها نسبة 5% أو أكثر من رأسمالها.
- نسبة المساهمة المباشرة وغير المباشرة وكذا حصة الأقارب حتى الدرجة الثانية في رأس مال الشركة ونسبة المساهمة في أي شركة تابعة أو شقيقة.

ج. بيان بما يشغله من وظائف في شركة أخرى سواء كانت مقيدة بالبورصة أو غير مقيدة والجهة التي يمثلها إذا كان عضواً في مجلس إدارة الشركة الأخرى ونسبة ملكية هذه الجهة ونسبة ملكيته هو وأقاربه حتى الدرجة الثانية في هذه الشركة الأخرى.

د. بيان بالتعرض أياً كان نوعها، الممنوحة من كل من أعضاء مجلس الإدارة أو الأطراف ذات العلاقة إلى الشركة.

6. بيان بأسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة واختصاصاتها وأسماء أعضائها وبخاصة لجنة المراجعة.

7. بيان معتمد من المستشار القانوني للشركة بالرهونات المقررة على أصول الشركة موضحاً به البيانات الرئيسية لهذه الرهونات.

8. ملخص العقود التي تساوي أو تزيد عن 5% من إيرادات العام المالي السابق والتي تكون الشركة طالبة القيد أو أي شركة تابعة لها طرفاً فيه موضحاً به الالتزامات المتبادلة محل هذه العقود والمبالغ المسددة بموجبها، وكذلك ملخص لآية عقود أو اتفاقات سارية بين الشركة طالبة القيد أو أي شركة تابعة أو شقيقة وبين أي من المساهمين بها المالكين نسبة 5% أو أكثر أو أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أي من المديرين التنفيذيين بما في ذلك عقود المعاوضة.

9. إقرار من الشركة بمطابقة جميع التعاقبات أو الاتفاقات مع مساهمها أو أعضاء مجالس إدارتها أو المديرين التنفيذيين للأحكام القانونية المقررة وللأوضاع والشروط التي تتبعها الشركة في تعاملاتها مع الغير.

10. بيان معتمد من الممثل القانوني للشركة طالبة القيد بأسماء وعناوين مسئول العلاقات مع المستثمرين ووسائل الاتصال به على أن يكون المسئول عن العلاقات مع المستثمرين من مديري الشركة الذين لهم حق الاطلاع عن المعلومات والمستندات بالشركة وتحدد الإجراءات التنفيذية لقواعد القيد - التي تعتمدها الهيئة - اختصاصاته وشروط تأهله.

11. بيان معتمد من المستشار القانوني للشركة بالقضايا التي تؤثر على مركز الشركة المالي وتكون الشركة طالبة القيد طرفاً فيها مبيناً به موقف كل قضية.

12. تقرير من مراقب حسابات الشركة بالموقف الضريبي للشركة وفقاً لما يقضي به قانون الضرائب.

13. تعهد الشركة طالبة قيد أسهمها أو شهادات الإيداع بتعديل نظامها الأساسي إذا كان يتضمن تخصيص مقاعد معينة لجهات أو مساهمين محددين، وذلك ليتوافق مع نتيجة الطرح ودخول مساهمين جدد.

14. إقرار معتمد من المستشار القانوني للشركة يفيد عدم صدور أية أحكام ضد أياً من أعضاء مجلس الإدارة خلال الخمس سنوات السابقة على تاريخ تحرير الإقرار بعقوبة جنائية، أو بعقوبة جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو إحدى الجرائم المنصوص

وعلى الشركة إخطار البورصة فور حدوث أية تعديلات على البيانات المراقبة لطلب القيد أو الواردة بتقرير مجلس الإدارة السنوي حسب الأحوال أو أية إجراءات تتخذها الجهات الإدارية قبل الشركة إذا كان ذلك يؤثر على أوضاع الشركة أو مركزها المالي وعلى الأخص:

- أ. أية تعديلات في النظام الأساسي.
- ب. تغيير مراقب حسابات الشركة خلال الفترة المالية.
- ج. أي تغيير في رئاسة مجلس الإدارة أو أعضاء أو مدة المجلس أو المديرين الرئيسيين.
- د. تغيير عنوان الشركة المسجل أو أرقام التليفونات الخاصة بها.
- هـ. هيكل رأس المال موضحاً به المساهمات التي تعادل أو تزيد عن 5% من رأس المال،
- و. بيان مساهمات الشركة التي تعادل أو تزيد عن 10% في رؤوس أموال شركات أخرى المستثمر بها

مادة (30 مكرراً): تقرير الإفصاح السنوي للشركات بشأن مقارنة النتائج وتقرير المستشار المالي المستقل أو خطط الرعاة: (27)

تلتزم الشركات بموافاة البورصة بتقرير إفصاح في نهاية السنة المالية للشركة يوضح مدى تحقيق الشركة للنتائج الواردة بتقرير المستشار المالي المستقل عن القيمة العادلة أو خطط العمل المعتمدة من الراعي بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، على أن يتضمن التقرير بيان الأسباب والمبررات حال وجود انحرافات جوهرية عما هو وارد بهذا التقرير أو خطط العمل المشار إليهما.

مادة (31): الإفصاح عن قرارات ومحاضر الجمعية العامة

تلتزم الشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة بموافاة الهيئة والبورصة بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاؤ الاجتماع، كما تلتزم الشركة بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إنعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.

على أن تلتزم الشركة بموافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها.

وتلتزم البورصة بنشر القرارات والمحاضر السابق الإشارة إليها فور ورودها على شاشات التداول وعلى الموقع الإلكتروني للبورصة.

مادة (32): الإفصاح عن قرارات مجلس الإدارة

تلتزم الشركة المقيد لها أوراق مالية بموافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات المتضمنة أحداث جوهرية صادرة عن مجلس إدارتها فور انتهائها وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاؤ الاجتماع.

كما تلتزم الشركة المقيدة بالبورصة بموافاة الهيئة والبورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة الشركة بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية) تمهيداً لإحالتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره. على أن يتم ذلك الاقصاص عقب انتهاء الاجتماع وبعد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاؤ الاجتماع.

وتلتزم البورصة بنشر ملخص القرارات ونتائج الأعمال المشار إليها فور ورودها على شاشات التداول وعلى الموقع الإلكتروني للبورصة.

عليها في القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية - مالم يكن قد رد إليه إعتباره - أو نفذ العقوبة ومضى على تنفيذها ثلاث سنوات، أو تكرر ثبوت إتهام أياً منهم بإرتكاب مخالفات جسيمة لقانون سوق رأس المال خلال آخر ثلاث سنوات مالم يقض ببراءته.

15. تعهد من الشركة بالإفصاح إلى الهيئة والبورصة حالة تحقق أي حالة من الحالات المنصوص عليها في البند السابق وإستبدال من تتوافر فيه تلك الحالة خلال الأجل الذي تحدده الهيئة بأخر ممن تتوافر فيه الشروط المقررة.

مادة (19): مرفقات إضافية لطلب القيد المقدم من الشركات الصغيرة و المتوسطة

يجب على الشركة الصغيرة أو المتوسطة أن ترفق بطلب القيد بالاضافة الى ما ورد بالمادة (18) ما يلي:

1. تعهد موقع بين كلا من الشركة والراعي المعتمد وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة المصرية، يتضمن واجبات والتزامات الشركة طالبة القيد والراعي المعتمد تجاه الهيئة والبورصة المصرية.
2. إقرار من الراعي والشركة بتقديم كافة المعلومات والبيانات المطلوبة بشأن عملية قيد أوراقها المالية في البورصة المصرية والوفاء بالتزامات الناشئة عن القيد.
3. خطط عمل ثلاث سنوات قادمة تحدد فيها الأرباح المتوقعه على أن تكون هذه الخطط معتمدة من الراعي أو احد المستشارين الماليين المعتمدين لدى الهيئة.

مادة (20): نشر طلبات القيد

تنشر طلبات القيد على موقع البورصة على شبكة المعلومات الدولية وفي النشرة اليومية للبورصة ولمدة خمسة أيام عمل .

مادة (21): البت في طلبات القيد

على اللجنة البت في طلب القيد خلال خمسة أيام عمل من تاريخ استيفاء المستندات والإجراءات المقررة.

مادة (22): التظلم من قرارات لجنة القيد بالبورصة

للشركة أو الجهة الطالبة تقديم طلب إعادة نظر في قرار اللجنة الصادر برفض القيد أمام مجلس إدارة البورصة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار بالقرار وعلى المجلس البت في طلب إعادة النظر في أول جلسة تالية له.

وفي حالة تأييد مجلس إدارة البورصة لقرار لجنة القيد يجوز للشركة أو الجهة تقديم التماس للهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار بقرار مجلس إدارة البورصة.

مادة (23): جداول البورصة

تقيد الأوراق المالية بأحد جداول البورصة ويتم تداول الأوراق المالية بأسواق البورصة وفقاً لتواعد وإجراءات التداول التي تعدها البورصة وتعتمدها الهيئة.

مادة (23 مكرراً) تعديل قيد ونقل أسهم الشركات المقيدة(21):

يتم تعديل قيد أسهم الشركات المقيدة وفقاً للمادة (9) من هذه القواعد لتصبح مقيدة وفقاً للمادة (7) من هذه القواعد في الحالتين الآتيتين:

- 1- بناءً على قرار من لجنة القيد بالبورصة عند وصول رأسمال الشركة إلى 200 مليون جنيه فأكثر، مع إلزام الشركة بتوفيق

(20) تم إضافة المادة رقم 23 مكرر من قواعد القيد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 13 بتاريخ 2018/3/27.

(27) تم إضافة المادة 30 مكرر بموجب قرار المجلس رقم 122 بتاريخ 2017/10/29.

مادة (29): حالات الإفصاح عن تعاملات المساهمين الرئيسيين و الأطراف المرتبطة(25):

مع عدم الإخلال بحكم المادة (8) من القانون رقم (95) لسنة 1992 وبالباب الثاني عشر من لائحته التنفيذية على كل مساهم الإفصاح للبورصة عند تجاوز أو انخفاض ما يملكه والأطراف المرتبطة به لنسبة 5% ومضاعفتها من عدد الأوراق المالية الممثلة لرأس مال الشركة المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها، بما في ذلك الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الاكتتاب لها، على أن يشمل الإفصاح ما يملكه المساهم وأطرافه المرتبطة بشكل مباشر من الأسهم وشهادات الإيداع الأجنبية المقابلة لأسهم الشركة وكذا ما يملكه بشكل غير مباشر من خلال تملك نسبة (25%) أو أكثر من رأس مال شركة أو جهة تتملك بدورها نسبة في رأسمال الشركة المقيدة التي يساهم فيها هذا المساهم.

كما يلتزم المساهمون المشار إليهم بالفقرة السابقة بالإفصاح عن الخطة الاستثمارية المستقبلية وتوجهات المساهم بشأن إدارة الشركة إذا بلغت النسبة المشتركة منه والأطراف المرتبطة 25% أو أكثر من رأس مال الشركة أو حقوق التصويت فيها.

ويتم الإفصاح عقب التنفيذ وقبل بداية أول جلسة تداول تالية ووفقاً للنموذج الذي تعده البورصة وتعتمده الهيئة لهذا الغرض. وفي جميع الأحوال تلتزم البورصة بنشر هذه البيانات فور إبلاغها ويتم النشر من خلال شاشات التداول وعلى موقع البورصة الإلكتروني.

وتسري أحكام الفقرات السابقة على أعضاء مجلس إدارة الشركة المقيدة والعاملين بها والأطراف المرتبطة بهم عند اكتمال بيع أو شراء أحدهم نسبة 3% أو مضاعفتها من الأوراق المالية للشركة (بما فيها حقوق الاكتتاب) على أن يشمل الإفصاح فيما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة ما يملكه العضو وأطرافه المرتبطة بشكل مباشر من الأسهم وشهادات الإيداع الأجنبية المقابلة لأسهم الشركة وكذا ما يملكه بشكل غير مباشر من خلال تملك نسبة (25%) أو أكثر من رأس مال شركة أو جهة تتملك بدورها نسبة في رأسمال الشركة المقيدة التي يساهم فيها عضو مجلس الإدارة.

ولا يُعتبر في حكم المخالفة للحالات التي يتم فيها تجاوز النسب المشار إليها سابقاً في حدود 1% من أسهم رأس المال عند التعامل عليها من خلال أطراف مرتبطة لا تكون بالضرورة مطلعة على تعاملات بقية الأطراف في تداولاتها، وكذلك ناتج تعاملات إدارة محافظ الأوراق المالية لصالح أحد الأطراف المرتبطة من قبل إحدى الشركات المرخص لها.

وفي جميع الأحوال يجب على الأشخاص المخاطبين بحكم الفقرتين الأولى والرابعة من هذه المادة الإفصاح دورياً في أول يناير ويوليو عما يملكه كل منهم وأطرافهم المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً لأحكام الفقرتين المشار إليهما.

مادة (30): تقرير الإفصاح الدوري للشركات المقيد لها أسهم بالبورصة(26)

تلتزم كل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بإخطار البورصة والهيئة دورياً بتقرير إفصاح يوضح هيكل المساهمين وعددهم وهيكل الإدارة وموقف أسهم الخزينة والتغيرات التي طرأت عليهما بصورة ربع سنوية على النموذج المعتمد من الهيئة وذلك خلال 10 أيام من نهاية كل فترة.

وتلتزم البورصة بنشر تقارير الإفصاح المشار إليها بالفقرة السابقة على شاشات التداول بالبورصة فور ورودها، وكذلك على موقع البورصة الإلكتروني.

كما تلتزم الشركات المقيد أسهمها بالبورصة بالإفصاح بشكل نصف سنوي عن مدى تنفيذ قرارات الشركة بالزيادة النقدية لرأس مالها المصدر، وما اتخذ من إجراءات في هذا الشأن، ويتم نشر تقرير الإفصاح المتضمن ذلك وفقاً لحكم الفقرة السابقة.

أوضاعها فيما يتعلق بعدد الأسهم المقيدة، ونسبة الأسهم حرة التداول وعدد المساهمين وفقاً لشروط قيد أسهم الشركات المنصوص عليها في المادة (7) من هذه القواعد.

2- بناءً على طلب الممثل القانوني للشركة التي يتجاوز رأسمالها المقيد 100 مليون جنيه وأقل من 200 مليون جنيه، شريطة أن يتوافر بشأنها عدد الأسهم المقيدة، ونسبة الأسهم حرة التداول وعدد المساهمين المشار إليهم بالمادة (7) من هذه القواعد.

وفي الحالتين المشار إليهما أعلاه يكون للشركة نشر إفصاحاتها وفقاً لقواعد الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة وفقاً للمادة (9) من هذه القواعد لمدة عام ميلادي من تاريخ الموافقة على نقلها.

كما يجوز للشركات التي تم قيدها وفقاً للمادة (7) من هذه القواعد أو ما يقابلها في القواعد السابقة ويقل رأسمالها المصدر والمدفوع عن 100 مليون جنيه، بأن تقدم طلب للبورصة لنقل قيد أسهمها وفقاً للمادة (9) من هذه القواعد شريطة أن يتوافر بشأنها عدد الأسهم المقيدة، ونسبة الأسهم حرة التداول وعدد المساهمين المشار إليهم بالمادة (9) من هذه القواعد، وفي هذه الحالة يكون للشركة نشر إفصاحاتها وفقاً لقواعد الشركات الصغيرة والمتوسطة من تاريخ الموافقة على نقلها.

مادة (24): قيد أسهم الشركات الناشئة عن إعادة الهيكلة بالتقسيم أو الاندماج(22)

في حالة قيام شركة مقيدة أسهمها أو شهادات إيداعها المصرية بإعادة الهيكلة بالتقسيم ونتج عن إعادة الهيكلة شركة قاسمة وشركة منقسمة أو أكثر، يتم تعديل بيانات قيد أسهم الشركة القاسمة ويتم قيد أسهم الشركات المنقسمة الناتجة عن إعادة الهيكلة - بعد تسجيلها لدى الهيئة - باعتبارها امتداد للشركة المقيدة بعد قيد الشركات الناتجة عن التقسيم بإعادة الهيكلة بالسجل التجاري بشرط استمرار توافر الحد الأدنى لعدد المساهمين ورأس المال وعدد الأسهم الإجمالي ونسبة الأسهم حرة التداول، ويتم بدء التداول على أسهم الشركة القاسمة والمنقسمة عقب نشر تقرير الإفصاح لكل شركة من الشركات الناتجة عن التقسيم وفقاً للمادة (138) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (109) لسنة 1981، على أن يتم نشر التقرير على الموقع الإلكتروني الذي تخصصه الهيئة لهذا الغرض وعلى شاشات التداول بالبورصة المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة وأن يتم نشر ملخص التقرير في إحدى الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية وذلك وفقاً للنموذج الذي تعده الهيئة لهذا الغرض.

كما يتم قيد أسهم الشركات الناتجة عن إعادة الهيكلة بالاندماج أو التي تعطى مقابل أسهم رأس المال في الشركة المندمجة متى كانت أسهم الشركات المندمجة مقيدة بالبورصة شريطة توافر ذات الشروط الواردة في الفقرة السابقة من هذه المادة.

مادة (25): القيد الثانوي لأوراق مالية لشركة مصرية مقيدة بورصة أجنبية

يحظر على الشركة المصرية المقيدة أوراقها بالبورصة المصرية القيام بالقيد الثانوي لأياً من أوراقها في أية بورصة أجنبية سواء في صورتها الأصلية أو في صورة شهادات إيداع أجنبية أو في أية صورة أخرى إلا بعد الحصول على ما يفيد عدم ممانعة الهيئة في ضوء المبررات التي تقبلها الهيئة حفاظاً على استقرار الأسواق.

مادة (26): قيد الإصدارات الجديدة وتعديل بيانات إصدارات مقيدة:

تلتزم الجهات المقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة باستيفاء طلب قيد الإصدارات الجديدة لها أو طلب تعديل بيانات الإصدارات المقيدة خلال ثلاثة أشهر كحد أقصى من تاريخ الواقعة المنشئة للإصدار أو التعديل.

وتحدد الإجراءات التنفيذية الصادرة عن البورصة والمعتمدة من الهيئة التاريخ المعتد به لاحتساب المدة السابقة.

وتلتزم الشركة المقيدة أسهمها أو شهادات إيداعها المصرية بإتمام قيد تخفيض رأس مالها المقيد بجداول البورصة خلال ثلاثة

(25) تم تعديل المادة (29) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 13 بتاريخ 2018/3/27.

(26) تم إضافة الفقرة الثالثة من المادة رقم 30 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 13 بتاريخ 2018/3/27.

(22) تم تعديل المادة رقم 24 بموجب قرار المجلس رقم 122 بتاريخ 2017/10/29 ثم بموجب القرار رقم 32 بتاريخ 2019/2/24.

شهور على الأكثر من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة غير العادية بالتخفيض.

وبالنسبة للتعديلات الأخرى يلزم إتمام تعديل بيانات القيد خلال الفترة الزمنية التي تحددها الاجراءات التنفيذية لقواعد القيد الصادرة عن البورصة.

الباب الثالث: متطلبات الإفصاح

مادة (27): أحكام عامه: (23)

مع عدم الإخلال بمتطلبات الإفصاح الواردة بالقانون رقم (95) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، تسري متطلبات الإفصاح الواردة بهذا الباب على جميع الجهات والشركات المقيد لها أوراق مالية بجدول البورصة.

وتتولى البورصة نشر الإفصاحات التي ترد إليها من الهيئة أو البيانات والمعلومات التي يجب على الجهات والشركات إخطار البورصة بها وفقاً لأحكام هذه القواعد.

وفي جميع الأحوال تلتزم الشركات والجهات المقيد لها أوراق مالية بسرعة الاستجابة لاستفسارات البورصة.

كما تتولى البورصة بعد قيد وطرح الأوراق المالية مراجعة مدى وجود انحراف بين النتائج المحققة للشركة أو الجهة وما ورد بتقرير المستشار المالي المستقل عن القيمة العادلة أو خطط العمل المعتمدة من الراعي بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مع إخطار الهيئة في حال وجود انحرافات جوهرية لاتخاذ ما يلزم وفقاً للأحكام والقواعد.

مادة (28): إفصاح الجهات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة (24)

تلتزم الجهات والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة طوال فترة القيد بما يلي:

1. إخطار البورصة فوراً وقبل بدء جلسة التداول التالية بأية تعديلات تطرأ على الإفصاحات المرفقة بطلب القيد أو أي تغيير في البيانات سالفة الذكر أو في البيانات الواردة بتقرير الإفصاح بغرض الطرح بالبورصة أو نشرة الاكتتاب العام، وذلك بمراجعة أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية فيما يتعلق بحظر التلاعب في الاسعار وحظر إستغلال المعلومات الداخلية.

2. إخطار البورصة فور صدور أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في مركزها المالي أو في حقوق حملة أوراقها المالية أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين. وذلك بمراجعة أن يكون الاخطار فيما يتعلق بالأحكام الصادرة بأداء مبالغ مالية معينة أو ردها للمبالغ التي تتجاوز قيمتها 2% من حقوق الملكية للجهة وفقاً لآخر قوائم مالية معتمدة (سنوية أو ربع سنوية).

3. إخطار البورصة بالإفصاحات أو البيانات والمعلومات قبل نشرها أو الإعلان عنها وعلى البورصة نشرها فور ورودها على مسئولية الجهة المرسله، على أن يتم النشر وفقاً للإجراءات المعمول بها بالبورصة.

4. إخطار البورصة فور صدور أحكام قضائية بعقوبة سالبة للحرية ضد أحد أعضاء مجلس إدارة الجهة المصدرة أو أحد المسؤولين الرئيسيين بها.

ويحظر على الجهة الإدلاء بأي بيانات أو معلومات تؤثر على أوضاعها أو على مركزها المالي وبصفة خاصة إلى المحللين الماليين أو المؤسسات المالية أو أي أطراف أخرى قبل أن يتم الإفصاح عنها للجمهور وفقاً لأحكام الإفصاح الواردة بهذه القواعد، وذلك ما لم تكن هذه المعلومات والبيانات مرتبطة بمسائل جوهرية ما زالت في مرحلة التفاوض شريطة توقيع اتفاقية ضمان سرية المعلومات مع هذه الجهة والالتزام بأحكام المادة 43 من هذه القواعد.

كما يحظر على الجهة أن تقوم بالإفصاح عن بيانات أو معلومات لا تتفق وحقيقة أوضاع الجهة وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الإفصاح الذي تنشره الجهة كاملاً وكافياً ومدعماً بالمستندات وإن توافي بها البورصة عند طلبها.

23 () تم تعديل المادة رقم 27 بإضافة الفقرة الثالثة وذلك بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 122 بتاريخ 2017/10/29.

24 () تم تعديل البند 2 وإضافة البند 4 للمادة رقم (28) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (47) بتاريخ 2016/4/24.